فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

رئيس التحرير: د. محسن صالح
نائب رئيس التحرير: ربيع الدنّان
مدير التحرير: وائل وهبه
سكرتير التحرير: باسم القاسم

التاريخ: الأحد ٢٠١٤/١٢/٧ العدد: ٣٤٢١

الخبر الرئيسي

استطلاع: 71 % من الأميركيين يؤيدون دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين

... ص ٣

أبرز العناوين

عباس: الاعترافات الدولية بفلسطين تؤكد وجود صحوة ضمير تجاه شعبنا
أبو مرزوق: قرار سياسي للرئيس عباس خلف الإشكاليات بغزة
حواتمة لـ "الاتحاد": مشروع "الإخوان" وحماس خدم "إسرائيل الكبرى"
"يديعوت": نتنياهو يحاول تأجيل التصويت على حل الكنيست
استطلاع: غالبية الصهاينة لا يريدون نتنياهو رئيسا للحكومة المقبلة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تلفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

	السلطة:	
٢.	عباس: الاعترافات الدولية بفلسطين تؤكد وجود صحوة ضمير تجاه شعبنا	٥
٣.	الحمد الله: إنارة شجرة الميلاد رسالة للعالم بأن شعبنا متجذر بهويته ومتمسك بالسلام	٦
٤.	قراقع: 2014 أسوأ الأعوام التي مرت على الأسرى بالسجون	٧
٥.	وزير العمل: الحكومة ملتزمة بدفع رواتب غزة	٧
٦.	بحر: عباس ينفرد بالحكومة وسندعو لعقد "التشريعي"	٨
٧.	تقرير: خلافات المؤسسة السياسية الفلسطينية تخرج الى الملأ وعبر الإعلام الرسمي	١٠
	المقاومة:	
٨.	أبو مرزوق: قرار سياسي للرئيس عباس خلف الإشكاليات بغزة	١٢
٩.	حواتمة لـ "الاتحاد": مشروع "الإخوان" وحماس خدم "إسرائيل الكبرى"	١٣
١٠.	"الجبهة الشعبية" تتهم حكومة الوفاق بتهميش قطاع غزة	١٤
١١.	حماس تتهم السلطة بتصعيد الاعتقالات مع اقتراب ذكرى انطلاقتها	١٥
	الكيان الإسرائيلي:	
١٢.	"يديعوت": نتنياهو يحاول تأجيل التصويت على حل الكنيست	١٦
١٣.	هرتسوغ في معهد "سابان" الأميركي: السلام ممكن وسأقود "إسرائيل" باتجاه جديد	١٧
١٤.	الجيش الإسرائيلي يفتح تحقيقات جديدة بتصرفات جنوده خلال العدوان على غزة	١٧
١٥.	ديسكين: سأتجند لإسقاط نتنياهو في الإنتخابات القادمة	١٨
١٦.	زعبي تتّهم أهرونوفيتش بالمسؤولية عن مقتل أربعة فلسطينيين تحت تعذيب الشرطة	١٨
١٧.	قانون إسرائيلي جديد يقلص حيز حرية التعبير	١٩
١٨.	استطلاع: غالبية الصهاينة لا يريدون نتنياهو رئيسا للحكومة المقبلة	٢٠
	الأرض، الشعب:	
١٩.	عرب الجهالين يرفضون خطة اسرائيلية لاعادة نقلهم الى "غيتو"	٢٠
٢٠.	"العليا الإسرائيلية": هناك تمييز في التعليم بين الأسرى والسجناء اليهود "لدواع أمنية"	٢١
٢١.	هيئة الأسرى: شهادات مروعة حول تعذيب الأسرى الأشبال والتنكيل بهم	٢٢
٢٢.	الاسرى يهددون بـ"الاضراب المفتوح" احتجاجاً على الإجراءات التعسفية	٢٢
٢٣.	مستوطنون يهاجمون بيوت الفلسطينيين في الخليل	٢٣
٢٤.	خريجو "الطب البشري" في جامعة القدس يكسبون قضية للاعتراف بشهاداتهم في "إسرائيل"	٢٣
٢٥.	إحياء اليوم العالمي للتضامن للشعب الفلسطيني في التشيك وفيتنام	٢٣
٢٦.	لبنان: ندوة بعنوان "القضية الفلسطينية والواقع العربي الراهن" في مخيم البداوي	٢٤
٢٧.	الاحتلال يعتقل عشرة صيادين فلسطينيين قبالة بحر غزة	٢٤
٢٨.	إنارة شجرة الميلاد في بيت لحم	٢٥
٢٩.	حملات طوعية شبابية لتنظيف المشافي في قطاع غزة	٢٥

	اقتصاد:	
٣٠.	**اتفاق فلسطيني روسي: رفع التبادل التجاري وتنشيط التعاون بالمجال السياحي والأكاديمي**	٢٦
	ثقافة:	
٣١.	**فيلم "عمر" يفوز بعدة جوائز في مهرجان قرطاج السينمائي**	٢٧
	لبنان:	
٣٢.	**صيدا: اللجنة الأمنية الفلسطينية تلتقي الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل**	٢٧
	دولي:	
٣٣.	**بايدن: رغم الخلافات إلا أن واشنطن لا تزال ملتزمة بأمن "إسرائيل"**	٢٨
٣٤.	**جيمس راولي يطالب "إسرائيل" بوقف هدم المنازل الفلسطينية**	٢٨
	حوارات ومقالات:	
٣٥.	**"يهودية إسرائيل: ماذا تعني للأردن؟؟"**... طاهر المصري	٢٩
٣٦.	**"يهودية الدولة" لا تعرف من هو اليهودي**... عبد الفتاح ماضي	٣١
٣٧.	**دعوة شجاعة لحماس لمراجعة سياساتها وميثاقها**... خالد الحروب	٣٥
	كاريكاتير:	٣٨

***

١. استطلاع: 71 % من الأميركيين يؤيدون دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين

تل أبيب– نظير مجلي: مع أن غالبية الأميركيين يساندون إسرائيل ويرفضون فرض عقوبات عليها، إلا أنهم يؤيدون في الوقت نفسه إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أسرع وقت ممكن، لدرجة أن ٧١ في المائة منهم قالوا إنه في حال فشل حل الدولتين للشعبين، فإنهم يرون أن الحل يكمن في دولة واحدة، يعيش فيها الشعبان بنظام ديمقراطي.

وقد تم إجراء هذا الاستطلاع في مؤتمر صبان السنوي، الذي افتتح مساء أمس في واشنطن، وأجرى الاستطلاع معهد البحوث في جامعة مريلاند بإشراف البروفسور شبلي تلحمي، وهو مواطن عربي من فلسطينيي ٤٨ يقيم في الولايات المتحدة. وشارك فيه ١٠٠٨ أشخاص، يمثلون نماذج متنوعة عن المجتمع الأميركي.

وجاء في نتائج هذا الاستطلاع أن غالبية الأميركيين (٦٥ في المائة) يؤيدون حل الدولتين، وأن ٣٤ في المائة يؤيدون دولة واحدة للشعبين. ولكن في حال فشل حل الدولتين، فإن ٧١ في المائة من الأميركيين أيدوا اللجوء إلى حل الدولة الديمقراطية الواحدة للشعبين، التي يعيشان فيها بمساواة وسلام. وفي تفاصيل هذه النتائج يتضح أن نسبة الديمقراطيين الأميركيين الذين يؤيدون حلا كهذا تصل إلى ٨٤ في المائة ، بينما تصل نسبة الجمهوريين إلى ٦٠ في المائة.

وحول ما إذا كان الأميركيون يفضلون أن تقف أميركا على الحياد في هذا الصراع، قال ٦٠ في المائة إنهم يفضلون ذلك، فيما قال ٣١ في المائة منهم إنهم يفضلونها أن تتحيز لإسرائيل، وقال ٤ في المائة إنهم يفضلون أن تتحيز للفلسطينيين، وبين الديمقراطيين تصل نسبة مؤيدي الحياد إلى ٧١ في المائة ، و١٧ في المائة يتحيزون لإسرائيل، و٦ في المائة للفلسطينيين، بينما ٤٦ في المائة من الجمهوريين يؤيدون الحياد و٥١ في المائة يفضلون التحيز لإسرائيل، و٢ في المائة يتحيزون للفلسطينيين.

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من رفض الأميركيين مشروع الرئيس الفلسطيني محمود عباس طرح مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن الدولي، إلا أن ٢٧ في المائة منهم فقط يؤدون أن تستخدم الولايات المتحدة حق الـ«فيتو»، فيما يرى ٢٥ في المائة أن على الإدارة الأميركية أن تصوت لصالح الاقتراح الفلسطيني، فيما رأى ٤٥ في المائة أن على أميركا أن تمتنع عن التصويت. كما أبرز الاستطلاع النسبة العالية لرفض الاستيطان، حيث تصل نسبتهم إلى ٦٣ في المائة (٧٥ في المائة من الديمقراطيين و٥١ في المائة من الجمهوريين)، فيما يؤيد الاستيطان نحو ٣٤ في المائة منهم، ومع ذلك فإن ٦١ في المائة من الأميركيين يعارضون (مقابل ٣٩ في المائة يؤيدون) فرض عقوبات على إسرائيل بسبب الاستيطان.

واعتبر ٦٠ في المائة من الأميركيين أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو واحد من ٥ مواضيع تهم الأمن القومي للولايات المتحدة. وعندما سئلوا عن المجال الذي يثير اهتمامهم أكثر في هذا الصراع، قال ٣١ في المائة منهم إن موضوع دوس حقوق الإنسان هو الأساس، وقال ٢٤ في المائة منهم إن مصالح الولايات المتحدة هي التي تحسم، فيما قال ١٤ في المائة منهم إن همهم الأساسي في الموضوع هو أمن إسرائيل.

الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٤/١٢/٧

٢. عباس: الاعترافات الدولية بفلسطين تؤكد وجود صحوة ضمير تجاه شعبنا

ذكرت **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٢٠١٤/١٢/٦ من** رام الله أن رئيس دولة فلسطين محمود عباس، استقبل ظهر اليوم السبت، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، أمين عام الاشتراكية الدولية لويس إيال.

وأطلع عباس، الضيف، على آخر مستجدات الأوضاع في الأرض الفلسطينية، والمسعى الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال.

وأشار الرئيس، إلى أن التوجه الفلسطيني العربي، يسعى لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، وفق مبدأ حل الدولتين، وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام ١٩٦٧.

وأكد عباس، ضرورة دعم المجتمع الدولي للتوجه الفلسطيني لإنقاذ حل الدولتين المدعوم دوليا، والذي انطلقت على أساسه المسيرة السياسية.

بدوره أكد السيد إيال، دعم الاشتراكية الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة وفق مبدأ حل الدولتين.

وأضافت **الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧** من رام الله أن الرئيس عباس، استقبل مساء امس، الأمناء العامين للنقابات وأمناء سر المكاتب الحركية المركزية، وأمناء سر المكاتب الحركية الفرعية. وتطرق إلى توالي الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، مشيرا إلى أن هذه الاعترافات تؤكد وجود صحوة ضمير دولي تجاه الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة.

وأشار إلى أن هذا التأييد الدولي جاء بعد حصول دولة فلسطين على عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب، وهي خطوة هامة أثبتت أن العالم يقف مع الحق وضد الظلم. وأكد على مسألة رفض الاعتراف بيهودية الدولة، مشددا على أن مسألة الانتخابات الإسرائيلية هي شأن داخلي، وأن العالم كله وفي داخل إسرائيل أيضا يقف ضد القرارات العنصرية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا.

وفيما يتعلق بالتوجه الفلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي، قال الرئيس إنه تم اتخاذ قرار عربي بالإجماع بالتوجه إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بإنهاء الاحتلال وفق سقف زمني محدد، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام ١٩٦٧. وأضاف أن مشروع القرار موجود الآن لدى مندوب فلسطين في الأمم المتحدة لتلقي الملاحظات والآراء الدولية حوله، والجانب الفلسطيني مستعد للتعاون مع الجميع لاستصدار مشروع قرار ينهي الاحتلال.

وتابع الرئيس، لكن إذا لم نستطع الحصول على قرار من مجلس الأمن، فهناك خيارات أخرى، ومن أهمها الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية لأننا نريد أن نصل إلى حقوقنا المشروعة التي كفلتها لنا القوانين والمواثيق الدولية.

وبخصوص مؤتمر حركة "فتح" السابع، قال الرئيس إن هناك لجانا تعمل الآن من أجل الإعداد لعقد المؤتمر السابع في الشهر المقبل، وهو مؤتمر سيكون تمثيليا لكل أعضاء "فتح"، والعدد حدد بألف عضو يمثلون كل الشرائح الفتحاوية.

وتطرق الرئيس إلى العمل النقابي، مؤكدا حرية العمل النقابي ضمن القانون، وأن لكل نقابة الحرية في الدفاع عن حقوق أعضائها، مع مراعاة الأوضاع الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية حاليا.

وحضر اللقاء، رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وأمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، ومسؤول المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية محمود إسماعيل "أبو إسماعيل"، وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" توفيق الطيراوي.

٣. الحمد الله: إنارة شجرة الميلاد رسالة للعالم بأن شعبنا متجذر بهويته ومتمسك بالسلام

بيت لحم: قال رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله في حفل إنارة شجرة الميلاد في بيت لحم مساء امس: "نعلن للعالم أجمع عن انطلاق فعاليات الاحتفال بأعياد الميلاد المجيدة من هنا من فلسطين، هذه الأرض التي باركها الله، أرض الرسالات السماوية، وموطن البشارة، والتي لا تزال تنشد السلامَ والعدالةَ، رغم الجدار والاستيطان، والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، والقيود التي يفرضها الاحتلال على وصولِ المصلين إلى كنائسهم ومساجدهم لممارسة شعائرهم الدينية".

وأكد الحمد الله ان انارة شجرة الميلاد من بيت لحم هي لإطلاق رسالة للعالم اجمع، بأن شعب فلسطين صامد على أرضه متجذر بهويته الحضارية والإنسانية، متمسك بقيم التعايش وبصنع السلام، وشعب يناشد المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في حماية أرضه ومقدساته، ووضع حد لما يتعرض له تراثه الحضاريّ وهويته الوطنية الإنسانية من محاولات المصادرة والتشتيت والطمس.

وشدد الحمد الله على ان هذه الاحتفالات تأتي في وقت تتوالى فيه الانتصارات الدبلوماسية، وشعوب العالم تواصل إعترافها بحق إقامة الدولة المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

وقال الحمد الله: "لا تزال ارضنا تنشد السلام والعدالة، رغم محاولات التهجير والاقتلاع، والانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة ضد مقدساتنا الاسلامية والمسيحية".

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٤. قراقع: 2014 أسوأ الأعوام التي مرت على الأسرى بالسجون

رام الله: قال رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين عيسى قراقع إن عام ٢٠١٤ كان الأسوأ على الاسرى بعد أن أصبحوا عنوان انتقام لسياسة الاحتلال الرسمية. وأشار قراقع خلال زيارته الأسير المحرر مهند جرادات في محافظة رام الله، ان حكومة بنيامين نتنياهو انشغلت طيلة هذا العام في وضع إجراءات وقوانين تستهدف حقوق الاسرى وكرامتهم.

وأوضح أن ما يزيد على ١٥٠٠ حالة اعتقال جرت في صفوف الأطفال القاصرين تركزت في منطقة القدس المحتلة، وان عدد الاسرى ارتفع إلى ٧٠٠٠ أسير بينهم ٥٥٠ اسيرا في الاعتقال الإداري ٦٣% منهم جدد لهم الاعتقال أكثر من مرة.

واعتبر قراقع أن عام ٢٠١٤ كان الأصعب على الاسرى المرضى الذين تزايد عددهم ويتعرضون للإهمال الطبي المتعمد.

وقال إن إعادة اعتقال الاسرى المحررين في صفقة شاليط كانت من اخطر الإجراءات السياسية التي قامت بها حكومة إسرائيل.

ودعا قراقع إلى اعتبار العام المقبل هو عام المعركة القانونية والإنسانية للدفاع عن حقوق الاسرى وكرامتهم الإنسانية.

والأسير المحرر مهند جرادات في محافظة رام الله قضى خمس سنوات داخل السجون وأفرج عنه مؤخرا.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٥. وزير العمل: الحكومة ملتزمة بدفع رواتب غزة

أكد وزير العمل في حكومة التوافق مأمون أبو شهلا، أن اللجنة الإدارية لتسكين موظفي غزة ستنهي عملها نهاية الشهر الحالي.

وقال أبو شهلا خلال مؤتمر نقابي حول تفاقم أزمة رواتب موظفي قطاع غزة إن اتفاق القاهرة وضع برنامج لتسكين موظفي غزة في الحكومة الموحدة، مشيراً إلى أنه فور انتهاء اللجنة سيكون لجميع الموظفين حقوق عن الـ٦ شهور الماضية من عمر حكومة التوافق.

ولفت أبو شهلا إلى أن الحكومة منذ البداية وضعت أمامها مشكلة الرواتب في حكومة غزة وقررت إيجاد حل سريع لهذه المشكلة تنفيذا لاتفاق المصالحة ولإقناع الدول المانحة بالتمويل.

وأضاف أن الحكومة تقف موقف وطني أخلاقي مسؤول تجاه موظفي غزة وملتزمة بدفع رواتبهم، مشددا على أن الامر غير قابل للمساومة.

وتابع:" قررت الحكومة استيعاب جميع الموظفين الذين يحتاجهم العمل ودفع حقوقهم الوظيفية المباشرة وغير المباشرة وتطوير قدراتهم وتحديث أساليب العمل ليصلوا للمستوى المطلوب، إضافة لتنظيم التشوه الوظيفي الناجم عن الحصار الإسرائيلي منذ أعوام عديدة".

وأوضح أن لدى الحكومة وعود لتمويل الالتزامات، داعيا قيادات الفصائل لتفهم موقفها والتعاون لحل المشكلة.

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٦

٦. بحر: عباس ينفرد بالحكومة وسندعو لعقد "التشريعي"

غزة– نبيل سنونو: بعد مضي أكثر من ستة أشهر على أداء حكومة التوافق الوطني برئاسة د. رامي الحمد الله، اليمين أمام الرئيس محمود عباس، لم تشهد ملفات المصالحة الفلسطينية الأخرى تطبيقًا على أرض الواقع، ولاسيما ما يتعلق بانعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني بحسب ما تم الاتفاق عليه، وهو ما يعني أن الحكومة الحالية لم تنل حتى اللحظة ثقة "التشريعي"، ولا تزال لا تخضع لرقابته.

أكد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة د. أحمد بحر، في حوارٍ مع "فلسطين"، أنه "يُحضّر لجلسة" للتشريعي، قائلاً: "سندعو كل الفصائل الفلسطينية، والكتل والقوائم البرلمانية في أقرب فرصة، للتفاهم على عقد هذه الجلسة، وسنمضي من أجل وحدة شعبنا الفلسطيني".

وعن سؤال: هل ثمة موعد محدد لذلك؟ يجيب: "نفكر (أن يتم ذلك) في وقت ليس بعيدًا".

ويدعو بحر الفصائل الفلسطينية إلى الاتفاق على تعديل أو تجديد أو تغيير حكومة التوافق، لكنه يربط ذلك بضرورة تفعيل "التشريعي"، لتنال الحكومة الثقة من المجلس، قائلاً في نفس الوقت: "إذا أردنا أن نكرر المصيبة مرة أخرى في انفراد السيد محمود عباس بالحكومة، فهذه مصيبة كبيرة".

وينص "إعلان الشاطئ" الذي تم توقيعه بين وفدي حركة حماس، ومنظمة التحرير، في منزل نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بغزة، في ٢٣ أبريل/ نيسان الماضي، إلى جانب تشكيل الحكومة، على "الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهمات الملحقة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ"، كما تضمن بنودًا أخرى تتعلق بإجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل، وعقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير في غضون

خمسة أسابيع من توقيع الإعلان، والاستئناف الفوري للجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة، إضافة إلى تفعيل "التشريعي".

"**محاسبة الحكومة**"

لكن بحر يوضح أن الرئيس محمود عباس، لم يدع إلى انعقاد "التشريعي" حتى اللحظة، كما لم يدع لانعقاد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، ولم يحدد موعد الانتخابات بحسب ما تم الاتفاق عليه.

ويقول في نفس الوقت: "نحن لا زلنا مع حكومة الوفاق الوطني على أن تكون هذه بتوافق فلسطيني فلسطيني.. نحن نريد وحدة الشعب، ونعتبر المصالحة استراتيجية على الثوابت الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني، وعلى تحرير القدس وعلى منهاج وشرعية المقاومة الفلسطينية".

ويضيف: "إن أي اتفاق جديد سواء كان تعديلاً أو تجديدًا (للحكومة)؛ فلا بد أن تمر الحكومة على المجلس التشريعي؛ لأننا تجاوزنا ذلك في السابق على اعتبار أنه صار وقتها توافق"، مردفًا: "دون أن تمر الحكومة على المجلس أولا لتنال الثقة من التشريعي معنى ذلك أن هذه الحكومة لا قيمة لها".

بحر يوجه دعوة للفصائل الفلسطينية بأن "يتفقوا على التعديل أو التجديد أو التغيير، لكن أدعوهم لتفعيل المجلس، لكي تأخذ الحكومة الثقة منه حتى يستطيع أن يحاسبها"، وفق قوله.

ويتابع: "نؤكد للجميع باسم الشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي، أننا نريد حكومة وفاق وطني تمثل الشعب الفلسطيني، ونريد مصالحة فلسطينية على الثوابت الفلسطينية وعلى وحدة الشعب"، مشددًا على أن أي تعديل أو تغيير أو أي قضية يتم الاتفاق عليها بشأن الحكومة، يجب أن تشمل عرضها على "التشريعي"، لنيل الثقة.

ويتهم بحر، عباس بأنه "لا يريد للمجلس التشريعي أن يأخذ دوره الحقيقي"، مشددًا على ضرورة "التئام الكتل والقوائم البرلمانية التي تمثل الشعب الفلسطيني تحت قبة البرلمان، حتى لا نقول بعد ذلك: الحكومة غير قانونية، فأي حكومة لا تُعرض على التشريعي هي غير قانونية بداهة.. نحن توافقنا أن تظل (الحكومة الحالية) ستة أشهر، حتى تأخذ الثقة من التشريعي سواء بعد شهر أو بعد ستة أشهر، لكن هذا لم يُفْعَل، ولا نريد أن نخطئ مرة أخرى".

وينصح بحر، "حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية وكل الجبهات ومنظمة التحرير، بألا يعيدوا الكَرّة للخطأ (بعدم عرض الحكومة على

التشريعي)؛ لأن ذلك سيكون انفرادًا لمحمود عباس، فقط هو الذي يتحكم في هذه الحكومة، وهذه المشكلة التي نعيشها اليوم".

ويتساءل: "هل يُعقل لحكومة التوافق مثلاً، الخميس، أن يكون هناك احتفال لتخريج ١٠٠٠ ضابط في دورة (تأهيل الضباط فوج شهداء العصف المأكول) في غزة، ووكيل وزارة الداخلية (كامل أبو ماضي) يتصل (بوزير الداخلية) عدة مرات ولا يرد عليه؟"، مستدركًا: "إذا أردنا أن نكرر المصيبة مرة أخرى في انفراد السيد محمود عباس بالحكومة، فهذه مصيبة كبيرة".

ويؤكد بحر أن حكومة التوافق "غير قانونية، ونحن تجاوزنا عن الناحية القانونية من أجل التوافق الوطني، ومن أجل الوعد الذي قطعه عباس، بالإسراع في افتتاح المجلس التشريعي خلال شهر بعد إعلان الحكومة، لكنه لم يفعل ذلك، ونحن لا نريد أن نعيد الكَرّة، ونخطئ ذات الخطأ"، موضحًا: "لا نريد أن نرهن أنفسنا لشخص واحد (عباس) هو الذي يتحكم في كل هذه المسارات".

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٦

٧. تقرير: خلافات المؤسسة السياسية الفلسطينية تخرج الى الملأ وعبر الإعلام الرسمي

رام الله –«الحياة»: على غير العادة، خرجت الخلافات في المؤسسة السياسية الرسمية هذه المرة الى الإعلام الرسمي، وتناقل الفلسطينيون في الأيام الأخيرة مقاطع من الحوار التلفزيوني الساخن الذي دار على الهواء مباشرة بين رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله ورئيس الكتلة البرلمانية لحركة «فتح» عزام الأحمد، في واحدة من اكثر القضايا حساسية وهي التعيينات في أعلى السلم الحكومي.

وسئل الأحمد في مقابلة مع تلفزيون «فلسطين» الرسمي عن دوره في تعيين شقيقة زوجته الدكتورة خولة الشخشير وزيرة للتربية والتعليم في حكومة الوفاق الوطني الأخيرة، فرد بأنه لم يكن له أي دور في هذا التعيين، وان رئيس الوزراء هو الذي اختارها. وزاد: «الدكتورة الشخشير صاحبة أعلى شهادة في الحكومة، وهي حاصلة على درجة البروفيسور عن أبحاثها ودراساتها، وليس من مجلس أمناء الجامعة»، مشيراً في ذلك الى رئيس الحكومة الذي جرى منحة درجة بروفيسور من مجلس أمناء جامعة النجاح عندما اختير رئيساً لها عام ١٩٩٦.

فما كان من رئيس الحكومة الا ان اتصل بالتلفزيون وقدم مداخلة في البرنامج، على الهواء، نافياً فيها بشدة ان يكون هو الذي اختار الوزيرة الشخشير، ومؤكداً ان الاحمد هو الذي اختارها، وانه شخصياً عارض هذا الاختيار، وطلب منه مراجعتها لعلها ترفض، لكن الأخير أصر عليه قائلاً: «هذه حكومة وفاق جرى الاتفاق عليها بين الفصائل، وما عليك سوى ان تقبل بها».

وفي البرنامج ذاته الذي تعرض فيه الاحمد الى حرج شديد، وجّه مقدم البرنامج سؤالاً ملغوماً عن محاولات أميركية لإيجاد قيادة بديلة للرئيس محمود عباس، وذهب الى حد ذكر اسماء ثلاثة من ابرز السياسيين الفلسطينيين قائلاً انهم التقوا اخيراً وزير الخارجية الاميركي جون كيري في دولة الامارات العربية المتحدة.

وسارع احد الثلاثة، وهو امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه، الى اصدار بيان نفى فيه بشدة حدوث اي لقاءات مع كيري، وهدّد بمقاضاة مقدم البرنامج الصحافي ماهر شلبي، متهماً اياه بتوجيه اسئلة مغرضة، وبأن شخصيات من المؤسسة السياسية الرسمية وقفت وراء قيامه بترويج هذه الاتهامات. وجاء في البيان الذي أصدره عبد ربه: «هذا الكذب المشين الذي أقدم عليه شلبي لن يمر ببساطة، وسأطلب تقديمه إلى القضاء لمحاسبته على هذا اللون من ترويج الأكاذيب من قِبَلِه ومن قِبَلِ مَن أوحى له بذلك».

واضاف: «ولا يخفى على أحد أن الهدف المباشر لشلبي ومَن خلفه هو محاولة التشويش على الموقف الوطني الذي ندافع عنه تجاه كل القضايا البارزة، بما فيها: العدوان على قطاع غزة، والمصالحة الوطنية، والمعركة السياسية والديبلوماسية في مجلس الأمن، وفي شأن محكمة الجنايات الدولية».

يذكر ان مقابلة الاحمد المحرجة مع تلفزيون «فلسطين»، جاءت عقب وقوفه ضد قرارات صدرت عن الرئاسة، مثل اعتقال اثنين من قادة نقابة الموظفين، والاعلان عن النقابة جسماً غير قانوني بعد سلسلة اضرابات قالت السلطة انها الحقت ضرراً كبيراً بالقطاع الحكومي. ولم يخف الاحمد وقوفه وراء النقابة، وذهب الى حد اصدار بيانات باسم «هيئة الكتل والقوائم البرلمانية» انتقدت قرار الاعتقال وقرار حظر النقابة، الامر الذي أثار غضب الرئيس عباس.

وقال مسؤول في الحكومة: «قام المسؤولون في النقابة بإعلان سلسلة اضرابات ألحقت ضرراً كبيراً بمصالح الجمهور، وكثيراً ما خالفوا قواعد العمل النقابي، واستخدموا الاضرابات لأسباب شخصية»، مشيراً الى دعوات وجهتها النقابة للاضراب في كل مرة كان رئيسها يمثل أمام المحكمة في قضية قذف وتشهير رفعها عليه وزير العمل السابق الدكتور أحمد مجدلاني.

وظهر على السطح أخيراً العديد من الخلافات داخل المؤسسة السياسية الرسمية، بعضها سياسي، وبعضها الآخر شخصي. وفيما يتهم البعض الرئيس عباس بتشديد قبضته على المؤسسة السياسية لينفرد بقيادتها، يقول آخرون ان الرئيس يشدد قبضته بهدف ضبط المؤسسة التي غالباً ما يتبنى اعضاؤها سياسات ومواقف متناقضة، ويحمل بعضهم مشاريع شخصية.

وقال مسؤول مقرب من الرئيس عباس: «لو ترك الرئيس كل عضو في اللجنة التنفيذية وفي اللجنة المركزية لحركة فتح يتصرف على هواه لسادت البلاد حال من الانفلات السياسي والأمني».

واضاف: «الرئيس عباس قائد للمنظمة والسلطة، وهو يقود فريقاً يجب عليه ان يتسم بحد ادنى من التناغم في الاهداف والسياسات».

ويعزو مراقبون تفجر الخلافات في المؤسسة الفلسطينية الى عدم حدوث تغيير فيها منذ زمن بعيد، اذ لم تشهد السلطة الفلسطينية انتخابات عامة للرئاسة منذ حوالي عشر سنوات، وللمجلس التشريعي منذ حوالي تسع سنوات.

وتوقفت الانتخابات في السلطة الفلسطينية نتيجة الانقسام الذي وقع عام ٢٠٠٧ عندما سيطرت حركة «حماس» على قطاع غزة، وما تبع ذلك من اجراءات مضادة مارستها السلطة التي تقودها «فتح» في الضفة الغربية.

ويرى كثيرون ان الطريق الوحيد للخروج من الانقسام ومن الازمات الداخلية في النظام السياسي يكمن في الانتخابات. لكن المرجح عدم اجراء انتخابات إلا في حال حدوث هزة كبيرة من نوع مغادرة الرئيس عباس المشهد السياسي لأي سبب كان، ذلك ان الانقسام الذي أعاق، على الدوام، اجراء انتخابات عامة، يتواصل ويتجذر ويتعمق.

الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٧

٨. أبو مرزوق: قرار سياسي للرئيس عباس خلف الإشكاليات بغزة

أكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق أن هناك قرار سياسي لدى الرئيس محمود عباس خلف كل الإشكاليات في قطاع غزة.

وقال أبو مرزوق خلال كلمة له في المؤتمر النقابي "تفاقم أزمة موظفي قطاع غزة.. تداعيات وآثار "إن "هناك قرار سياسي عند الرئيس عباس خلف كل إشكاليات قطاع غزة"، ولا يمكن لحماس أن تتخلى عن مسؤولياتها الوطنية".

وفيما يخص عمل اللجنة القانونية الإدارية والقانونية شدد أبو مرزوق أنه ليس من صلاحية اللجنة القانونية النظر بشرعية وجود الموظف بل النظر في المشاكل والعمل على حلها.

وتابع " هناك عدد كبير من الصفحات والبنود في اتفاق المصالحة تتحدث عن الموظفين ولا يمكن أن نتخلى عن مسؤولياتنا الوطنية"، داعياً إلى مؤتمر وطني عام لبحث التكافل العام في قطاع غزة.

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٦

٩. حواتمة لـ "الاتحاد": مشروع "الإخوان" وحماس خدم "إسرائيل الكبرى"

(دبي)–محمود خليل: رأى الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة أن جماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس قادتا مشروعاً انقسامياً في البلدان العربية وفلسطين، خدم التوجهات الإسرائيلية الاستيطانية التوسعية في المنطقة، نحو إقامة ما يسمى «إسرائيل الكبرى».

وقال في حديث مع «الاتحاد»: «إن المشروع الإخواني، يتلاقى ويتقاطع مع المشروع الإسرائيلي من حيث مسخ الهوية الوطنية، وعدم الاعتراف بالوطنية والأوطان والعروبة والقومية». وذكر حواتمة أن «الإخوان» عبروا عن مشروعهم الانقسامي من خلال استيلائهم على إنجازات ثورات وانتفاضات الشعوب العربية ضد الأنظمة الاستبدادية، وصولاً إلى تولي السطة شأنهم في ذلك شأن «حماس»، التي قادت انقلاباً مسلحاً على الائتلاف الوطني الفلسطيني قبل ٨ سنوات. محذراً في هذا الصدد من استخدام الدين لخدمة السياسة، كون ذلك يقود إلى حروب أهلية لا تنتهي في المنطقة، وداعياً إلى إيجاد تعاون عربي جديد يقوم على المساندة المتبادلة ومحاصرة الفكر المتطرف سياسياً وأمنياً واجتماعياً وتربوياً وتعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية، ومراجعة مناهج التربية والتعليم.

واعتبر حواتمة أن مشروع «الإخوان» تراجع في المنطقة بفعل ثورة عشرات الملايين من المصريين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لكنه حذر من أن مفاعيل هذا البرنامج ما زالت ماثلة من خلال ما تشهده مصر من أعمال عنف واغتيالات، معتبراً أن «الإخوان» يتقاطعون في هذا الجانب مع فرق الإسلام المتطرف التكفيري المتطرف الطائفي. ولافتاً إلى أن انقلاب حماس العسكري في غزة كان وراء إنعاش مشروع «الإخوان» السلطوي في المنطقة، وبالتالي عندما سقط حكم «الإخوان» في مصر، وجدت «حماس» نفسها في عزلة تامة مما أجبرها على العودة إلى طريق المصالحة الوطنية.

واستبعد حواتمة أن تحقق «حماس» نتائج انتخابية، كالتي حققتها عام ٢٠٠٦، موضحاً أن استطلاعات حديثة تشير إلى أنها خسرت كثيراً من شعبيتها في غزة والضفة وفي المهجر والشتات.

ودعا من جهة ثانية القيادة الفلسطينية إلى عدم تكرار الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها منذ العام ١٩٧٤، والمضي قدماً في التوجه إلى مجلس الأمن وتدويل القضية الفلسطينية عبر المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة محددة.

ونفى حواتمة وجود توجهات لدى القيادة الفلسطينية بتأخير موعد التوجه إلى مجلس الأمن حتى مطلع يناير ٢٠١٥، وهو موعد دخول ٥ دول مؤيدة لفلسطين، إلى عضوية المجلس بينها فنزويلا، وإسبانيا وأنجولا، وماليزيا، وإن كان توقع في الوقت نفسه الفيتو الأميركي حتى لو أيد القرار ١٤ دولة.

ودعا إلى مرتكزات جديدة لأي مفاوضات محتملة بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، وربطها بالوقف الكامل للاستيطان والبناء على قرار الأمم المتحدة ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي حدّد الأساس السياسي والقانوني لحدود وعاصمة دولة فلسطين. محذراً من أن عدد المستوطنين في تزايد داخل الأراضي المحتلة عام ٦٧، ويتوقع أن يصل عددهم في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة إلى أكثر من مليون، فيما كان عددهم قبل اتفاقيات أوسلو لا يتجاوز ٩٠ ألفاً.

الاتحاد، أبو ظبي، ٢٠١٤/١٢/٧

١٠. "الجبهة الشعبية" تتهم حكومة الوفاق بتهميش قطاع غزة

اتهمت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حكومة الوفاق الوطني بتجاهل قطاع غزة وتهميشه، مطالبة إياها بتحمّل مسؤولياتها تجاه القطاع والعمل على إنهاء كافة أزماته قبل انفجار أوضاعه.

وقالت الجبهة في بيان صحفي اليوم السبت، إن هذا الوضع الخطير والإهمال المقصود بحق المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة تسبّب بخلق وضع كارثي خطير جداً هو الأسوأ على الإطلاق، خصوصاً في عملية إعادة الإعمار التي تسير بشكل بطئ وفقاً لما يُسمى بخطة سيري المرفوضة من جميع قطاعات شعبنا، فضلاً عن عدم قيام حكومة الوفاق الوطني بالتزاماتها الأخلاقية تجاه المواطنين على جميع المستويات، خاصة في القطاع الصحي، الذي تتدهور فيه الأمور في مرافقه الحيوية، حيث يشهد اضرابات متواصلة من العاملين في أقسام النظافة نتيجة عدم دفع مستحقات العمال منذ أكثر من ٩ شهور، فضلاً عن عدم دفع مستحقات شركات الغذاء لفترة طويلة، وعدم دفع رواتب أطباء ومهنيين وإداريين تم توظيفهم في فترة حكم "حماس"، وإعلان مستشفى "الشفاء" حالة الطوارئ نتيجة عدم وجود أي مقومات وامكانيات للتعامل مع المرضى، وفي ظل نقص شديد للأدوية، وازدياد معاناة المرضى الراغبين في العلاج بالخارج، الأمر الذي أدى إلى موت العشرات من المرضى خلال الأيام القليلة الماضية.

وجدّدت الجبهة، تأكيدها على أن الأوضاع في قطاع غزة قد بلغت حداً لا يمكن الصمت أو السكوت عليه، ويهدّد بانفجار واسع، فيما طالبت بتحمّل حكومة التوافق مسئولياتها المباشرة ومصارحة الفصائل بأي معيقات تواجهها إن وجدت، مشدّدةً على ضرورة توقف المناكفات السياسية والتراشق الإعلامي بين حركتي "فتح" و"حماس" فوراً، على اعتبار أن ذلك سيزيد من معاناة المواطنين.

وطالبت "الجبهة الشعبية" حكومة الوفاق بإصدار قرار فوري لدعم موازنات وزارات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل، من أجل تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني من الفقراء والمهمشين،

ودعم قطاع الطلبة، وإعفاء أو تخفيض رسومهم الجامعية، وأن تقوم بإنهاء الأزمات داخل المستشفيات، إلى جانب التحقيق الفوري في أسباب وفاة عشرات المرضى الذين كانوا على لائحة الانتظار للعلاج بالخارج دون أن يتسنى لهم السفر بسبب أزمة المعابر.

وفي السياق ذاته، دعت "الشعبية" رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى تحمل مسئولياته في التنسيق مع مصر من أجل فتح معبر "رفح"، والضغط بكافة الوسائل من أجل فك الحصار وفتح جميع المعابر دون قيد أو شرط باعتباره سبب رئيسي في تفاقم الأوضاع.

كما طالبت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بالكشف عن مرتكبي التفجيرات الأخيرة التي استهدفت منازل قياديين في حركة "فتح".

وأكّدت على ضرورة المباشرة في تشكيل الهيئة الوطنية من القوى الوطنية والإسلامية لتقوم بدورها في الرقابة والمتابعة لموضوع إعادة الإعمار، بما يضمن سرعة دخول مواد البناء واستفادة جميع المواطنين منها دون رقابة من الأمم المتحدة أو تدخل من الاحتلال، بالإضافة إلى تشكيل لجنة طوارئ فنية متخصصة بإشراف حكومة التوافق مكونة من البلديات وجهاز الدفاع المدني وشركتي الكهرباء ومصلحة المياه، إلى جانب وكالة الغوث الدولية "أونروا" وبمتابعة من القوى الوطنية والإسلامية لحل الإشكاليات الناتجة عن فصل الشتاء وغمر الشوارع والبيوت بالمياه.

فلسطين أون لاين،٢٠١٤/١٢/٦

١١. حماس تتهم السلطة بتصعيد الاعتقالات مع اقتراب ذكرى انطلاقتها

الضفة الغربية: اتهمت حركة "حماس"، أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بتصعيد حملتها بحق عناصرها وكوادرها في الضفة الغربية المحتلة مع اقتراب ذكرى انطلاقتها السابعة والعشرين.

وربطت حماس في تصريح صحفي لها، وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخة عنه، اليوم السبت (٦-١٢)، بين الحملات الأخيرة لأجهزة السلطة ومحاولات إجبار الكوادر والنشطاء الذين يتم اعتقالهم أو استدعاؤهم على التعهد بعدم المشاركة بأية فعاليات أو نشاطات احتفالية للحركة في الضفة الغربية.

وأكدت الحركة قيام جهازي الأمن الوقائي والمخابرات باعتقال واستدعاء أكثر من ١٠٠ من كوادرها ونشطائها في مختلف محافظات الضفة الغربية منذ بداية الشهر الجاري.

واعتبرت الحركة لجوء أجهزة السلطة لهذا الأسلوب بـ"التقليد المشين لسلوك الاحتلال الذي تلجأ له المخابرات الصهيونية في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين".

وحيت حماس مواقف أبنائها الذين رفضوا التجاوب مع ضغوط أجهزة السلطة، وامتنعوا عن التوقيع على التعهدات، فيما حثت عامة أبنائها على رفض ما سمته "السلوك الرخيص" من قبل أجهزة السلطة، وعدم الامتثال لطلبات الاستدعاء من الأساس.

وقالت حماس، إن إجراءات الأجهزة الأمنية "تستهدف ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، والتأثير على مكانة فصيل أساسي فيه، خاض غمار المقاومة، ودافع عن حقوق الشعب، وحاز ثقة الغالبية العظمى من أبنائه في آخر انتخابات فلسطينية عامة".

وطالبت الحركة حكومة الحمد لله بموقف عملي، وباتخاذ إجراءات ضد تصاعد انتهاكات أجهزة السلطة، داعية مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالحريات، لأخذ دورها في ردع تغول أجهزة السلطة على حقوق المواطنين وحرياتهم.

المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٤/١٢/٦

١٢. "يديعوت": نتنياهو يحاول تأجيل التصويت على حل الكنيست

عرب ٤٨: يبدو أن الانتخابات للكنيست الـ٢٠ لن يتأكد حصولها إلا غداً الاثنين بعد إقرار الهيئة العامة للكنيست قانون حل الكنيست بالقراءة النهائية. فقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" ، صباح اليوم، عن سعي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لتشكيل حكومة بديلة للحكومة الحالية وتأجيل التصويت على قانون حل الكنيست، وهو ما نفته مصادر مقربة من نتنياهو وأكدت أن الانتخابات ستجري في موعدها المحدد.

وقالت الصحيفة إنه وقبل إعلان إنطلاق المعركة الانتخابية غداً الاثنين، لا يزال نتنياهو يسعى لتشكيل حكومة بديلة بمشاركة أحزاب "الحريديم" لكنه على ما يبدو فشل في إقناع وزير الخارجية وزعيم حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، بالمشاركة بحكومة تضم "الحريديم". ولفتت الصحيفة إلى أن نتنياهو التقى مساء أمس بليبرمان على انفراد خلال زيارة لتعزيته بوفاة والدته. وقالت الصحيفة إن نتنياهو وليبرمان أجريا محادثات ثنائية على انفراد لفترة طويلة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية قولها إن نتنياهو يحاول إقناع ليبرمان بالموافقة على تشكيل حكومة بديلة بمشاركة "الحريديم".

كما كشفت الصحيفة أن لجنة الكنيست التي من المفروض أن تعد قانون حل الكنيست نهائيًا لم تجتمع ولم تحدد موعد الجلسة لإعداد صيغة القانون النهائية، ما يعني أن القانون ربما لن يكون جاهزاً للتصويت غداً الاثنين. ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية أن نتنياهو حاول تأجيل التصويت على قانون حل الكنيست غداً بهدف إتاحة المجال له لتشكيل حكومة بديلة.

في المقابل، نفت أوساط مقربة من ليبرمان ونتنياهو أنهما بحثا تأجيل الانتخابات وتشكيل حكومة بديلة، وأكدت أن التصويت على حل الكنيست سيجري يوم غد الاثنين وأن الانتخابات ستجري في موعدها المحدد ١٧ آذار (مارس) المقبل.

عرب ٤٨، ٢٠١٤/١٢/٧

١٣. هرتسوغ في معهد "سابان" الأميركي: السلام ممكن وسأقود "إسرائيل" باتجاه جديد

واشنطن: قال رئيس حزب «العمل» المعارض في إسرائيل اسحق هرتزوغ في منتدى «سابان» في معهد «بروكينغز» في واشنطن أول من أمس إن «من الممكن تماماً» تحقيق السلام مع الفلسطينيين.

وقال متحدثاً إلى جيفري غولدبرغ في منتدى «سابان» السنوي الحادي عشر: «أعتقد أن من الخطأ أن نفترض فعلاً أن الأمر انتهى. هذا جزء من المأساة التي تتكشف أمام أعيننا. ليس صحيحاً... وأنا أقول في شكل مطلق. ممكن... من الممكن تماماً تحقيق السلام مع الفلسطينيين».

وكان عنوان المناسبة «بحار هائجة... الولايات المتحدة وإسرائيل في شرق أوسط مضطرب». وتعهد هرتسوغ أيضاً أن تمضي إسرائيل في اتجاه جديد، وقال: «جئت إلى هنا أيضاً لأعرض على كل واحد منكم... ولأحطم هذه الفكرة بأن (رئيس الحكومة بنيامين) نتانياهو أو ليكود لا يهزمان... أنا هنا لأقول لكم إنني سأشكل الحكومة المقبلة، وسأقود إسرائيل في اتجاه مختلف».

الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٧

١٤. الجيش الإسرائيلي يفتح تحقيقات جديدة بتصرفات جنوده خلال العدوان على غزة

تل أبيب – أ.ف.ب: فتح جيش الاحتلال ثمانية تحقيقات جنائية داخلية إضافية حول أخطاء قد يكون ارتكبها جنوده خلال الحرب على قطاع غزة بين تموز وآب الفائتين.

وأورد بيان عسكري "انسجاما مع التزام الجيش بحث وإجراء تحقيقات حول حوادث استثنائية وقعت خلال عملية (الجرف الصامد)، اعلن المدعي العام العسكري أن الجيش سيجري ثمانية تحقيقات جنائية إضافية".

وأوضح البيان العسكري ان اللجنة المكلفة بالتحقيق شكلت منذ بدء العملية العسكرية (٨ تموز – ٢٦ آب) وتسلمت مئة ملف وناقشت ٨٥ حادثا.

لكن منظمة بتسيلم الإسرائيلية المدافعة عن حقوق الإنسان شككت في صدقية هذه التحقيقات.

من جهته، شكل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لجنة كلفت بالتحقيق في "كل انتهاكات القانون الإنساني الدولي" في الأراضي الفلسطينية، خصوصا خلال الحرب على قطاع غزة.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

١٥. ديسكين: سأتجند لإسقاط نتنياهو في الانتخابات القادمة

القدس المحتلة: أعلن رئيس جهاز الأمن العام "الشاباك" السابق يوفال ديسكين، أنه سيكرس جهوده لإسقاط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الانتخابات المقبلة، وأنه سيتجند في أي ائتلاف يسعى لتغييره.

وينطوي إعلان ديسكين الذي رأس الشاباك بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١١ عن تجنده ضد نتنياهو على أهمية خاصة لكونه يصدر عن شخصية شغلت مناصب أمنية رفيعة في المنظومة الأمنية الإسرائيلية. ويأتي إعلان ديسكين بعد أن وجّه خلال الأعوام السابقة انتقادات حادة نتنياهو، وشكك في قدرته على الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية.

وكان ديسكين اتهم نتنياهو بأنه يفضل "بقاءه السياسي على المصالح الوطنية»، واتهمه بتبني مواقف مغامرة وخطيرة اتجاه المشروع النووي الإيراني والقضية الفلسطينية، ووصفه بـ«المتقلب والخائف»، وأنه لا يمتلك قدرة على اتخاذ قرارات وتحمل مسؤوليتها. كما انتقد «أداءه في الاجتماعات السرية حول المشروع النووي الإيراني».

كما حمل ديسكين لنتنياهو مسؤولية انفجار الأوضاع في القدس، وقال إن «تدهور الحالة الأمنية يأتي بالدرجة الأولى نتيجة الوهم بأن جمود الحكومة من شأنه أن يجمّد الأوضاع ويبقيها هادئة».

وانتقد السياسة الاستيطانية لنتنياهو ووصفها بأنها تؤدي إلى صدام مع الفلسطينيين، كما انتقد تحميل نتنياهو، الرئيس محمود عباس مسؤولية تفجر الأوضاع في القدس، معتبرا أن العنف نتاج سياسات نتنياهو ومغامراته.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

١٦. زعبي تتّهم أهرونوفيتش بالمسؤولية عن مقتل أربعة فلسطينيين تحت تعذيب الشرطة

طالبت النائب في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، حنين زعبي، بفتح تحقيق ضد وزير "الأمن الداخلي" في حكومة الاحتلال يتسحاق أهرونوفيتش، على خلفية مقتل أربعة مواطنين فلسطينيين تحت التعذيب من قبل قوات الشرطة، وذلك منذ توليه مهام منصبه مطلع العام الماضي.

واتّهمت زعبي، أهارنوفيتش وآخرين في وزارته بـ "إعطاء ضوء أخضر لقتل أربعة شباب عرب منذ توليه منصب وزير الأمن الداخلي مطلع العام ٢٠١٣".

ودعت زعبي، إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في قضية مصرع المواطن الفلسطيني محمود القاضي (٤٥ عاما) من مدينة رهط في النقب جنوب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والذي لقي حتفه جرّاء التعذيب القاسي الذي تعرّض له من قبل قوات الشرطة في مركز "كريات جات"، يوم الاثنين الماضي.

وعبّرت زعبي، عن "استياء وغضب الشارع العربي جراء عنف وإجرام شرطة الاحتلال بحق المعتقلين العرب مهما كانت تهمهم؛ إذ أن العنف والعنصرية المستشري في المجتمع الإسرائيلي يمتد إلى غرف التحقيق، ورجال الشرطة هم جزء لا يتجزأ من مجتمع عنصري كان قد أخذ الضوء الأخضر لقتل العرب كما حصل في قضية خير حمدان والذي قتل بدم بارد في بداية الشهر المنصرم"، وفق البيان.

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٦

١٧. قانون إسرائيلي جديد يقلص حيز حرية التعبير

عممت وزارة القضاء الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، مذكرة قانون جديد، يرمي إلى خفض سقف الأدلة المطلوب من أجل اتهام شخص أو جهة بارتكاب مخالفة تحريض على العنف أو "الإرهاب"، وذلك بصورة تقلص حيز حرية التعبير عن الرأي.

ويشار إلى أنه بموجب القانون الحالي، فإنه من أجل توجيه اتهام بالتحريض على العنف أو "الإرهاب"، يجب إثبات وجود احتمال حقيقي بأن الدعوة إلى العنف ستقود إلى تنفيذ عمل كهذا. بينما المذكرة الجديدة للقانون، لا تطلب وجود إثبات على أن دعوة كهذه ستؤدي إلى تنفيذ أعمال عنف، والدعوة نفسها ستكون كافية للمحاكمة وتوجيه اتهام.

ويشار إلى أن مذكرة القانون الجديدة هي تعديل بادرت إليه الحكومة، وتم تعميمها على الوزارات من أجل إعطاء ملاحظات حولها، وسيتم طرحها على الكنيست في دورتها المقبلة بعد الانتخابات في منتصف آذار المقبل.

والجدير بالذكر أن هذا التعديل يستهدف العرب واحتجاجاتهم ضد عدوان إسرائيل أو اعتداءات إسرائيلية على الفلسطينيين، سواء من خلال حروب أو جرائم "جباية الثمن"، لكن السلطات الإسرائيلية لا تحاكم اليهود، وخاصة من اليمين المتطرف على تحريضها ضد العرب.

عرب ٤٨، ٢٠١٤/١٢/٧

١٨. استطلاع: غالبية الصهاينة لا يريدون نتنياهو رئيسا للحكومة المقبلة

القدس المحتلة: أظهرت نتائج استطلاع للرأي أن ٦٥% من الصهاينة لا يريدون رئيس حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو رئيسًا للحكومة القادمة.

ومن المتوقع أن تجرى انتخابات الكنيست الصهيوني في السابع عشر من مارس القادم؛ بعد فشل جهود خاضها بنيامين نتنياهو لحماية ائتلافه الحاكم من الانهيار.

وأكدت الأغلبية أن القضايا التي تعنيهم هي القضايا الاقتصادية – الاجتماعية.

وجاءت نتائج الاستطلاع الذي أجري لصالح برنامج "لقاء مع الصحافة" والذي يبث عبر القناة الصهيونية الثانية؛ بإن ٦٥% من المشاركين لا يريدون رؤية نتنياهو رئيسا للحكومة الصهيونية القادمة، لكن حينما سئلوا من الأنسب من بين عدد من السياسيين لتولي المنصب حصل نتنياهو على النسبة الأعلى ٣٦%.

وعرض على المشاركين أسماء سياسيين صهاينة وطلب منهم الإجابة على السؤال: من الأنسب لتولي رئاسة الحكومة فحصل نتنياهو على ٣٦%، ليبرمان ١٠%، بينيت ١٠%، هرتسوغ ١٠%، ليفني ٨% كحلون ٧%، لابيد ٥%، يعلون ٣%، في حين أعرب ١٢% أنهم لم يقرروا.

وحين سئلوا إذا كانوا يريدون رؤية نتنياهو مرة أخرى على كرسي رئاسة الحكومة، رد ٦٥% بالنفي، و٣٠% بالإيجاب، و٥% قالوا إنهم لم يقرروا.

وفي معطى آخر؛ قال ٣٩% من المشاركين أنهم سيصوتون لنفس الحزب الذي صوتوا له في الانتخابات السابقة، وقال ٢٧% أنهم قرروا التصويت لحزب آخر، وقال ١٥% أنهم لم يحسموا موقفهم، في حين أكد ٦% أنهم صوتوا في السابق لكنهم سيمتنعون هذه المرة، وقال ١١% إنهم لا يعرفون. وحول سؤال عن المشاركة في التصويت؛ أكد ٧١% أنه بالتأكيد سيصوتون، في حين قال ٢٤% إنهم على الأرجح سيصوتون.

المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٤/١٢/٦

١٩. عرب الجهالين يرفضون خطة اسرائيلية لاعادة نقلهم الى "غيتو"

الخان الاحمر – ا.ف.ب: يلعب أطفال حفاة الأقدام كرة القدم بينما ترعى الاغنام بالقرب منهم في تجمع الخان الاحمر البدوي الواقع في منطقة شبه صحراوية على طريق القدس اريحا والمهدد اليوم بمشروع اسرائيلي لاخلائه ونقل سكانه.

وتقول "الادارة المدنية" الاسرائيلية لوكالة فرانس برس ان هؤلاء البدو الذين يقيمون في خيام نصبت على بعد بضعة كيلومترات عن القدس، سينقلون الى تجمع شمال مدينة اريحا التي تبعد نحو عشرة كيلومترات شرقا. وتقول ان هذا المشروع "يهدف الى تحسين نوعية الحياة للسكان البدو في منطقة يهودا والسامرة (الضفة) من خلال تنظيم منازلهم ومنحهم امكانية الوصول الى البنية التحتية الملائمة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، ونظام المدارس وغيره".

ولكن البدو في هذا التجمع الذي يقع بين القدس واريحا، لا يصدقون ذلك. ويقول عيد خميس سويلم المتحدث باسم عرب الجهالين ان "اسرائيل تريد ان تقول انها كدولة ديمقراطية تريد ان توفر حياة أفضل للبدو ولكن المشكلة هنا ليست اقتصادية او اجتماعية.. المشكلة هنا القدس". واضاف "لا يوجد هناك اي منطقة او قرية او مخيم فلسطيني سوى عرب الجهالين وبهذا المشروع ستصبح المنطقة اسرائيلية تماما من القدس الى البحر الميت وبهذا ينتهي حلم الدولتين".

ويقول الفلسطينيون ان الخطط الاسرائيلية تهدد بقطع شمال الضفة الغربية عن جنوبها ما يمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

الحياة، الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٠. "العليا الإسرائيلية": هناك تمييز في التعليم بين الأسرى والسجناء اليهود "لدواع أمنية"

القدس المحتلة – الحياة الجديدة: أفادت محامية هيئة شؤون الاسرى عبير بكر انه خلال جلسة طويلة للمحكمة العليا الإسرائيلية حول الالتماس الذي رفعته هيئة شؤون الاسرى لإعادة التعليم الجامعي في سجون الاحتلال، أن قاضي المحكمة اعترف أن هناك تمييزا في منح حق التعليم بين أسير فلسطيني وسجين يهودي. ورفضت المحامية بكر هذا الموقف جملة وتفصيلا لأنه لا علاقة بقضية المواطنة داخل جدران السجن والمكانة التي هي سجين مسلوب الحرية وله حق حسب المعايير الدولية بالحصول على التعليم.

وأفادت بكر انه بات واضحا أن قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية ينوون تجزئة الاسرى سياسيا وقانونيا وهذا مرفوض وغير قانوني.

وقالت عبير بكر أن قضاة المحكمة العليا تذرعوا خلال الجلسة بإعطاء مبرر لوقف التعليم الجامعي بالسجون منذ عام ٢٠٠٧ تحت حجة مبررات أمنية، موضحة أن هذا قرار انتقامي وكيدي اتخذ على اثر اسر الجندي شاليط في ذلك الوقت.

وأفادت أن القضاة حاولوا ربط التعليم بتقرير من جهاز الشاباك حول أي أسير يريد يرد أن يتعلم، رافضة المحامية ذلك ومعتبرة أن تصنيف الأسير بأنه امني هذا يعني حرمانه من التعليم الذي هو حق أساسي له.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٢١. هيئة الأسرى: شهادات مروعة حول تعذيب الأسرى الأشبال والتنكيل بهم

رام الله – "الأيام": قال تقرير صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أمس، أن الأسرى الأشبال في سجون الاحتلال قدموا شهادات صعبة عن ممارسة الضرب والتنكيل والإذلال بحقهم خلال اعتقالهم واستجوابهم.

وقالت محامية هبة مصالحة المختصة بزيارة الأسرى القاصرين أن تعذيب الأطفال أصبح منهجاً وسياسة رسمية لدى جهاز الأمن الإسرائيلي ودون أي نوازع إنسانية أو مراعاة لحقوق الطفل الدولية.

الأيام، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٢. الاسرى يهددون بـ"الاضراب المفتوح" احتجاجاً على الإجراءات التعسفية

القدس المحتلة – (وكالات): أكدت الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الاسلامي في سجون الاحتلال لمركز الأسرى للدراسات أنها أمهلت إدارة مصلحة السجون حتى اليوم للاستجابة لمطالب الأسير نهار السعدى (٣٣ عاماً) والمحكوم بالسجن ٤ مؤبدات و ٢٠ عاماً المضرب عن الطعام منذ ١٦ يوما متتالية بسبب منعه من الزيارات ووجوده في العزل الانفرادي، مؤكدة أن الأسرى سيشاركون السعدي بالإضراب التضامني عن الطعام وعلى دفعات متتالية في حال تجاهل إدارة مصلحة السجون لمطالب السعدي والأسرى المعزولين.

بدوره، أكد الخبير في شؤون الأسرى الأسير المحرر رأفت حمدونة مدير مركز الأسرى للدراسات أن أجهزة الأمن والحكومة الاسرائيلية وإدارة مصلحة السجون تقوم بهجمة غير مسبوقة على الأسرى فى كل السجون، مضيفاً أن الانتهاكات تصاعدت مؤخراً بوتيرة عالية، ولا سيما في سياسات النقل والعزل والمنع من الزيارات والإهمال الطبي وفرض العقوبات الجماعية والفردية وغيرها من الانتهاكات كاقتحام غرف الأسرى والتفتيش الاستفزازي ومصادرة الممتلكات وسياسة التفتيش الاستفزازي.

الدستور، عمان، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٣. مستوطنون يهاجمون بيوت الفلسطينيين في الخليل

هاجم مستوطنون تحت حماية جيش الاحتلال، أمس، منازل الفلسطينيين في حارة الجعبري بمدينة الخليل ورشقوها بالحجارة.

وقالت مصادر أمنية فلسطينية، "إن عدداً من المستوطنين هاجموا المنازل بالحجارة، وشتموا أصحابها، وأطلقوا عبارات عنصرية وعدائية منها "الموت للعرب"، على مرأى من جنود الاحتلال الذين لم يحركوا ساكناً، ما تسبب بحالة من الرعب خاصة الأطفال في حارة الجعبري، فيما ناشد السكان المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية، العمل لوقف إرهاب المستوطنين المدعوم من قبل جنود الاحتلال، ودعم صمود الفلسطينيين العزل وتوفير الحماية لهم.

الخليج، الشارقة، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٤. خريجو "الطب البشري" في جامعة القدس يكسبون قضية للاعتراف بشهاداتهم في "إسرائيل"

القدس – مهند العدم: اعترفت وزارة الصحة الاسرائيلية، بشهادة كلية الطب البشري في جامعة القدس، بعد ان كسب خريجي الكلية قضية في محكمة العدل العليا الاسرائيلية، للسماح لهم بالتقدم لامتحان مزاولة مهنة الطب "البورد" في وزارة الصحة الاسرائيلية التي كانت ترفض ذلك.

وكانت وزارة الصحة الاسرائيلية ترفض الاعتراف بشهادات كليات الطب بجامعة القدس ابو ديس، وتمنع الطلبة ممن يحملون الهوية الاسرائيلية من التقدم الى امتحان مزاولة مهنة الطب في اسرائيل.

وقال عميد كلية الطب في جامعة القدس، د.هاني عابدين في حديث مع القدس دوت كوم ان اعتراف وزارة الصحة الاسرائيلية بشهادة الطب البشري سابقة من نوعها، تفتح الطريق امام التخصصات الأخرى.

وأضاف إنه اصبح بمقدور خريجي الكلية، بالتقدم لامتحان مزاولة مهنة الطب في اسرائيل "البورد" الذي كانت وزارة الصحة الاسرائيلية ترفض الاعتراف بهم بعد صدور قرار من محكمة العدل العليا الاسرائيلية تجبر الوزارة السماح لهم بالتقدم الى الامتحان تمهيدا لمزاولة المهنة باسرائيل.

القدس، القدس، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٥. إحياء اليوم العالمي للتضامن للشعب الفلسطيني في التشيك وفيتنام

بيت لحم – "الأيام"، "وفا": نظمت جمعية الصداقة التشيكية – العربية، والنادي الفلسطيني في جمهورية التشيك، احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في مسرح (مساريكوفا كولي) في العاصمة التشيكية براغ، حضره السفراء والقائمون بالأعمال والدبلوماسيون،

وعدد من الشخصيات الرسمية والاعتبارية، وجمهور كبير من التشيكيين والجاليات الأجنبية، وأبناء جالية العربية والفلسطينية في التشيك.

وفي فيتنام، نظمت سفارة دولة فلسطين لدى فيتنام بالتعاون مع اتحاد منظمات الصداقة في مدينة "هوشي مينه"، فعالية تضامنية لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٠١٤.

الأيام، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٦. لبنان: ندوة بعنوان "القضية الفلسطينية والواقع العربي الراهن" في مخيم البداوي

عقدت ندوة بعنوان «القضية الفلسطينية والواقع العربي الراهن، في مخيم البداوي، في حضور فصائل المقاومة واللجان الشعبية الفلسطينية والاحزاب والقوى اللبنانية، وفاعليات.

وطالب عضو اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ابو لؤي اركان بدر «بضرورة عقد حوار فلسطيني – فلسطيني جاد ومسؤول وبمشاركة الجميع لاعتماد استراتيجية فلسطينية بديلة عن السياسات الرسمية الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإطلاق العنان للمقاومة الشعبية الشاملة في الضفة والقدس لمواجهة سياسة تهويدها».

وأكد ان «المخيمات لن تكون خنجرا في خاصرة الامن والاستقرار في لبنان»، داعيا الى «فتح الملف الفلسطيني بكافة جوانبه السياسية والاجتماعية والحياتية والمعيشية وليس الامنية فقط.»

المستقبل، بيروت، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٧. الاحتلال يعتقل عشرة صيادين فلسطينيين قبالة بحر غزة

قال نزار عياش، نقيب الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، إنّ قوات من البحرية الإسرائيلية اعتقلت مساء يوم السبت، عشرة صيادين قبالة شواطئ غزة.

وأكد عياش، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي، زعم أن مراكب الصيادين، تجاوزت المساحة المسموحة بها، وهي ستة أميال بحرية، وذلك تنفيذا لتفاهمات اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية مصرية.

ولفت عياش، إلى أن البحرية قامت باحتجاز مراكب الصيادين، وعددها أربعة، فيما صادرت معدات الصيد.

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٨. إنارة شجرة الميلاد في بيت لحم

أنيرت في بيت لحم مساء أمس شجرة عيد الميلاد، اكدت رئيس بلدية بيت لحم فيرا، بابون ان بيت لحم تحتفل بأعياد الميلاد هذا العام، في ظل واقع صعب من جميع النواحي، من حواجز، وجدران، ما دفع العديد من ابناء المدينة للهجرة منها، بحثا عن مستقبل ربما افضل لأبنائهم.

واضافت: "نصلي ليس فقط من أجل فلسطين وشعبها، ولكن ايضا من اجل اخوتنا المسلمين والمسيحيين في منطقة الشرق الاوسط".

وكانت بابون تتحدث خلال المؤتمر الصحفي التقليدي بمناسبة عيد الميلاد، عقد مساء امس في دار البلدية، حيث قالت انه رغم الأوضاع الصعبة التي تمر بها المدينة، الا انه تم تزيينها، بالوان العلم الفلسطيني، في رسالة واضحة تعني التمسك بالحقوق الوطنية.

وقالت بابون، بانه لم يتبق لمدينة بيت لحم سوى ١٣% من مساحتها، نتيجة اجراءات الاحتلال، وان المدينة محاصرة بالجدران والمستوطنات.

وشهدت المدينة، مسيرة للأطفال بتنظيم المجلس المحلي الشبابي بيت لحم، انطلقت من دوار العمل الكاثوليكي ولغاية ساحة المهد. واستمرت فعاليات سوق الميلاد، في ساحة المهد، وقدمت فرق فنية تراتيل على مسرح الساحة.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٢٩. حملات طوعية شبابية لتنظيف المشافي في قطاع غزة

غزة – فتحي صبّاح: يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة واحدة من أسوأ فترات حياتهم منذ عقود، إذ تدهورت الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية الصحية في شكل غير مسبوق، ما دفع بالشباب الى تنظيم حملات طوعية بدأت عملها بتنظيف المستشفيات في القطاع.

وشهد الوضع الصحي تدهوراً خطيراً خلال الأيام الأخيرة بعدما أضرب عن العمل عمال تابعون لشركات خدمات النظافة المتعاقدة مع وزارة الصحة، نظراً لعدم وفاء الوزارة بالتزاماتها المالية تجاهها، كما توفي عدد من المرضى، من بينهم الطفلة رزان صلاح (١١ عاماً) نتيجة عدم توافر تغطية مالية لتلقيهم العلاج خارج القطاع.

وجاءت المبادرة الحقيقية على الأرض من عدد من الشباب الذين نظموا حملات طوعية لتنظيف المستشفيات، بدءاً من مستشفى غزة الأوروبي جنوب شرقي مدينة خان يونس جنوب القطاع، ما يعيد للعمل الطوعي المجاني في القطاع بريقه الذي فقده خلال الأعوام العشرين الأخيرة.

وقالت «رابطة شباب عائلة شعث في الوطن والشتات» في المدينة، إن «فريقاً من ٢٠ شاباً بادروا إلى تنظيف المشفى الأوروبي، في مبادرة أولى تتلوها مبادرات عدة تشمل كل مستشفيات القطاع». وأضافت أن الهدف هو «تحمل المسؤولية تجاه المرضى، وتمكينهم من العيش في بيئة نظيفة خالية من الأوبئة والأمراض والقاذورات... ولفت أنظار شباب بقية العائلات لتحذو حذوهم في العمل التطوعي».

الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٠. اتفاق فلسطيني روسي: رفع التبادل التجاري وتنشيط التعاون بالمجال السياحي والأكاديمي

رام الله – وفا: عقدت مجموعة العمل الفلسطينية الروسية، أمس، دورتها الثانية، في مدينة رام الله، برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد الوطني تيسير عمرو، ونائب وزير التنمية الاقتصادية الروسية أ.ي. ليخانتشوف عن الجانب الروسي، بمشاركة ممثلين عن القطاع العام الفلسطيني والروسي.

وأكد الجانبان خلال المحادثات أن حجم التجارة لا يتناسب والقدرات الاقتصادية لكلا البلدين، ولا يتناسب ومستوى العلاقات القائمة بين الدولتين، وعبرا عن ضرورة زيادة الحجم التجاري بين روسيا وفلسطين، وفي الاطار يواصل الجانب الروسي العمل على إدخال دولة فلسطين إلى لائحة الدول الأقل نموا– مستخدمي نظام تعريفة التفضيلات الجمركية، ما يتطلب إجراءات رسمية وتوافقية مع الدول أعضاء في الاتحاد الجمركي.

وعبر الجانب الروسي عن استعداده لدراسة إمكانية زيادة حجم شراء المواد الزراعية والغذائية الفلسطينية، والمشاركة في إنشاء مصنع للتعليب وآخر للحوم في فلسطين.

وأشار الطرفان إلى ضرورة تطوير التعاون في المجال السياحي، وفي هذا الجانب اتفقا على الاستمرار في المساعي لتنظيم الفعاليات المشتركة بهدف تنشيط الصلات بين المشاركين في أسواق السياحة، كما درس الطرفان وضع التعاون في مجال التعليم والعلوم، مؤكدين اهتمامهما في توسيع التعاون في الاتجاهات التي تصب في مصلحة الطرفين.

ووافق الطرفان على السعي لتطوير القدرات الأكاديمية وبناء علاقات شراكة مباشرة بين المنظمات التربوية والعلمية الروسية والفلسطينية.

وأكد الجانبان مواصلة التنسيق وتبادل المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز في دولة فلسطين، وبناء محطات كهروحرارية وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وعبر الطرفان عن سعادتهما لإبرام، بالأحرف الأولى، اتفاقية حول تأسيس لجنة حكومية روسية– فلسطينية خاصة بالتعاون التجاري– الاقتصادي على مستوى الخبراء، كما اتفقا على ان يتم التوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت بعد الانتهاء من الإجراءات الداخلية الحكومية في كلا البلدين.

واتفق الطرفان مبدئيا على عقد الجلسة الثالثة لمجموعة العمل ذات المستوى الرفيع في مدينة موسكو في النصف الأول من العام المقبل، وسيتم الاتفاق على موعد ذلك عبر القنوات الدبلوماسية عن طريق تبادل الرسائل بين الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل ذات المستوى الرفيع.

ووقع الطرفان في نهاية المحادثات على بروتوكول الجلسة الثانية لمجموعة العمل الفلسطينية – الروسية ذات المستوى الرفيع لإجراء المشاورات في قضايا اقتصادية استثمارية، كما وقعا اتفاقية تقضي بتأسيس لجنة حكومية فلسطينية– روسية للتعاون التجاري– الاقتصادي.

الحياة الجديدة، رام الله، ٢٠١٤/١٢/٧

٣١. فيلم "عمر" يفوز بعدة جوائز في مهرجان قرطاج السينمائي

تونس – القدس دوت كوم: فاز الفيلم الفلسطيني "عمر" للمخرج هاني أبو أسعد، بـ"التانيت الذهبي" وهي الجائزة الاولى في المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة في أيام قرطاج السينمائية.

وتسلم الجائزة، الليلة الماضية، المخرج خالد جرار نظرا لغياب المخرج هاني أبو أسعد، وسلمها له الممثل الأمريكي داني كلوفر.

كما فاز ذات الفيلم بـ"التانيت الذهبي" في مسابقة أفلام الشباب والتي منحتها له لجنة تحكيم الشباب للفيلم نظرا لأنه يقدم لمشاكل الشباب بجرأة عالية، وكذلك على جائزة أحسن سيناريو على طريقته في تبسيط العمل الذي يدخل القلب سريعا اضافة الى حصول الفيلم نفسه على جائزة الجمهور التي منحها المهرجان للمرة الاولى للفيلم الاكثر أقبالا ووصولا للمشاهد.

القدس، القدس، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٢. صيدا: اللجنة الأمنية الفلسطينية تلتقي الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل

صيدا: التقت اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي في صيدا، في سياق جولة اللجنة على مختلف الفعاليات والقوى في المدينة. وكان في استقبالهم عضو مجلس قيادة الحزب سرحان سرحان ووكيل داخلية الجنوب خليل كاعين وأعضاء مكتب داخلية الجنوب.

وتحدث عضو قيادة جبهة التحرير الفلسطينية صلاح اليوسف باسم الوفد وقال: «مخيم عين الحلوة رغم ما يتعرض له من تحريض، هو اكثر أمنا وأمانا من أي وقت مضى نتيجة التوافق الفلسطيني –

الفلسطيني الوطني والإسلامي لتحصين امن واستقرار المخيم والجوار اللبناني وعدم زج العنصر الفلسطيني في الشؤون الداخلية اللبنانية. وأيضا أدنا وبشدة الاعتداء على الجيش اللبناني الشقيق المقاوم الوطني وترحمنا على الشهداء وتمنينا للجرحى الشفاء العاجل ووجهنا تحية لروح المعلم كمال جنبلاط في ذكرى ميلاده واكدنا اننا كفصائل فلسطينية متمسكون بلاءات ثلاث: لا للاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني أو الفلسطيني اللبناني ولا للفتنة المذهبية .

والتقى وفد اللجنة أيضا عضو المكتب السياسي لحركة امل ومسؤولها في منطقة صيدا بسام كجك وعدد من قياديي الحركة في مكتبها في حارة صيدا. كما التقى الدكتور عبد الرحمن البزري.

المستقبل، بيروت، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٣. بايدن: رغم الخلافات إلا أن واشنطن لا تزال ملتزمة بأمن "إسرائيل"

القدس – معا: قال جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي إنه في الوقت الذي توجد فيه خلافات تكتيكية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلا ان واشنطن لا تزال على التزامها الكامل بأمن "إسرائيل".

وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٤. جيمس راولي يطالب "إسرائيل" بوقف هدم المنازل الفلسطينية

غزة – وام: أعرب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية جيمس راولي أمس، عن قلقه البالغ إزاء استئناف السلطات الإسرائيلية هدم منازل منفذي الهجمات ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وطالب بوقفه.

وقال راولي لصحفيين في غزة: «إن هدم المنازل كإجراء عقابي هو شكل من أشكال العقاب الجماعي، الذي يعاقب الناس على أفعال لم يرتكبوها، ويجعل أناساً أبرياء بلا مأوى. كما أن أثره على النساء والأطفال والمسنين مدمر بشكل خاص».

وأضاف: «هدم المنازل العقابي يجب أن يتوقف إذ يتعارض مع القانون الدولي ويهدد بتقويض الوضع الهش بالفعل، وانتهاكات حقوق الإنسان ليست عرضاً جانبياً للصراع المستمر هنا فحسب، بل تساهم فيه».

الاتحاد، أبو ظبي، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٥. "يهودية إسرائيل: ماذا تعني للأردن؟؟"

طاهر المصري

بإقرار "إسرائيل" لمبدأ يهودية الدولة، تكون قد وجهت لطمة موجعة وقاسية إلى مفهوم السلام والتعاون الذي تضمنته معاهدة وادي عربة المبرمة مع الأردن في العام ١٩٩٤. كما تكون قد أظهرت نواياها الحقيقية تجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية، بشكل لا لبس فيه، وهددت أيضا الأمن الوطني الأردني بشكل كبير، ناهيك عن الأمن الوطني الفلسطيني.

وقد كنا نعرف عن تلك الخطط والنوايا، ونحذّر منها؛ فهي ليست جديدة علينا. لكنها اليوم أصبحت سياسة رسمية معتمدة، تجاهر "إسرائيل" بها، وسوف تعمل على تنفيذها على أرض الواقع.

وبقدر ما يهدد هذا القرار الشعب والأرض والوطن الفلسطيني، فإنه يهدد بالقدر نفسه الأمن الوطني الأردني. فالأمن الوطني الفلسطيني والأردني متلازمان؛ يؤثر كل منهما على الآخر، سلبا أو إيجاباً.

عندما وافقت الحكومة الأردنية التي كنت أرأسها، على المشاركة في مؤتمر مدريد المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم ٨٧٧ بهذا الشأن، بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٩١. وكان البند الأول في القرار ينص على موافقة الأردن على حضور المؤتمر بناء على أسس عديدة، أولها "حماية مصالح الأردن العليا، ودفاعه عن أمنه ومستقبل أبنائه، وإدراكاً منه لأبعاد المسؤولية وأمانة الحكم في هذه الظروف المصيرية". أما البند الرابع من القرار، فنص على "تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة".

وبتبني "إسرائيل" مبدأ يهودية الدولة، تكون "مصالح الأردن العليا" قد تضررت، وتأثرت إمكانات دفاعه عن "أمنه ومستقبل أبنائه"، لأن "يهودية الدولة" تعني الأمور التالية:

١- بدء العد العكسي لبناء الهيكل الذي يزعم الإسرائيليون أنه موجود تحت الحرم القدسي الشريف. والهيكل بالنسبة لهم الرمز الأساسي لأرض "إسرائيل"، "أرض الميعاد"، وبناؤه إعلان عن أن مملكة "إسرائيل" التوراتية الموعودة قد قامت من جديد، بل ولا تكتمل الدولة في نظر اليهود إلا ببناء الهيكل. وكل مستلزمات الهيكل الدينية متوفرة وجاهزة عند الحاخامات والدولة، ولن تعطل اتفاقية الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس خطط "إسرائيل" لبنائه.

٢- إن حل الدولتين انتهى بالنسبة لـ"إسرائيل"، وقد اغتالته عن سابق إصرار وتخطيط. وبالتالي، فإن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، أصبح أمراً مبتوتاً فيه عندهم؛ فكل الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، خاصة تلك التي تمت مؤخراً من قبل بعض الدول الأوروبية، لا قيمة لها وليس لها أي اعتبار عند "إسرائيل".

٣- تعي "إسرائيل"، منذ زمن بعيد، مشكلة الديموغرافيا التي لا تسير لصالحها. وحيث إنها قضت على حل الدولتين، فإنها أيضاً ليست بوارد القبول أو التعامل مع حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

٤- "إسرائيل" تخطط للتعامل مع الحل الثالث. فهي محتلة لكل أراضي فلسطين التاريخية، وتقضم الأراضي بتخطيط وإصرار. والعقبة الرئيسة أمام خططها لإقامة دولتها المزعومة على كل أراضي فلسطين، هم السكان؛ إذ إن تعداد الفلسطينيين مقارب لعدد اليهود. وتنتظر "إسرائيل" الظروف المواتية والتوقيت المناسب لها، لكي تتخذ إجراء يهجر السكان من أراضي ٤٨ و/ أو من الضفة الغربية. لكن هؤلاء الفلسطينيين مصرون على البقاء في أرضهم ووطنهم، ولن تكون عملية تهجيرهم أو "الترانسفير" سهلة، وقد أثبتوا (سواء في أراضي ٤٨ وفي أراضي ٦٧) أنهم لن يغادروا أرض فلسطين مهما حصل، فهم ملتصقون بأرضهم بالرغم من التضييق عليهم بشكل مرعب وغير إنساني. كذلك، فإن الأجواء الدولية لم تعد تسمح بذلك.

إن تداعيات "يهودية الدولة" على الأردن ستظهر في الأفق، وسوف تزيد من التوترات والصعوبات والمشاكل الداخلية. وقد تكون هذه التداعيات أعمق وأخطر من تداعيات اللجوء السوري، ومن التطرف الديني الذي بدأ يخترق مجتمعنا الأردني. كما أن "إسرائيل" سوف تؤجج بنفسها هذه التداعيات، حتى تتمكن من تنفيذ مخططها بعيداً عن انتباه المجتمعات. وتأجيج الصراعات الداخلية أمر تمارسه "إسرائيل" في ساحات كثيرة، وهي تمتلك الأدوات والخبرة لذلك.

وسوف تزيد اتفاقية استيراد الغاز مع "إسرائيل"، والمنوي توقيعها قبل نهاية العام الحالي، من تأجيج الحساسيات والمعارضة الداخلية للتعامل مع "إسرائيل" مع بدء تنفيذ وترسيخ إجراءات يهودية الدولة، والاستيلاء والسيطرة على الحرم القدسي الشريف، والإجراءات القمعية التي يمارسها الإسرائيليون في القدس. ويبدو لي أن الدولة الأردنية استشعرت هذه النوايا الإسرائيلية مبكراً، فاستبقت ذلك بإجراء بعض "الإصلاحات" الداخلية التي لم يعلن عن سبب إجرائها أو الحاجة إليها، وذلك تحوطاً لنوايا "إسرائيل".

إن هذا التوصيف ليس مبالغة أو تهويلاً، بل هي سياسات إسرائيلية معلنة بشكل واضح، وموجودة في أدبياتهم حتى قبل قيام "إسرائيل". وها نحن نرى أن ما يحدث في الوطن العربي من تخريب وسفك دماء، ومن تفتيت للدول على أساس طائفي وإثني، ما هو إلا خدمة لذلك المخطط الشرير.

أعلم أن الأحداث أكبر منا، وأننا لا نستطيع وحدنا التصدي لإيقاف وإفشال هذا المخطط، بالرغم من جهود جلالة الملك عبد الله الثاني الجبارة للتصدي له. وأعتقد أن زيارة جلالة الملك الحالية لواشنطن ستكون من أهم زياراته؛ فقرار "إسرائيل" الأخير، بتبني يهودية الدولة، قلب الوضع في المنطقة بأسرها.

لكننا نستطيع، بل من واجبنا، القيام بأقصى جهد ممكن، والعمل على تجييش الدبلوماسية العربية والإسلامية، ووضع العرب والمسلمين أمام مسؤولياتهم القومية والدينية؛ وذلك بالدعوة إلى اجتماعات قمة طارئة، على مستوى المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية، ولجنة القدس، وما إلى ذلك من مؤسسات ذات صلة. كذلك، يجب علينا إيجاد أنجع الوسائل العملية لمساعدة الأهل في فلسطين للصمود على أرضهم؛ فهم أمضى سلاح لدينا للحفاظ على الأمن الوطني الأردني، بصمودهم وبقائهم في أرضهم.

وتبقى الخطوة الأهم هنا متمثلة في العمل على تحصين جبهتنا الداخلية؛ ذلك أن تماسكها هو الذي يحمي الوطن، فيما تفككها هو الذي سيحقق للعدو أهدافه. وقد أصبحت المراجعة الذاتية الداخلية لكل سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، في هذه المرحلة الحرجة، أكثر من ملحة. وأصبح أمر التوافق الوطني وتحديث إدارة الدولة وتوسيع قاعدة المشاركة في القرار، من أهم عناصر الإصلاح السياسي. وهي الأفكار التي دعوت لها مراراً وتكراراً.

الغد، عمّان، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٦. "يهودية الدولة" لا تعرف من هو اليهودي

عبد الفتاح ماضي

بموجب مشروع القانون الأساسي الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ والذي سيعرض على الكنيست قريبا سيتم تعريف دولة "إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي" وليس "دولة يهودية وديمقراطية" كما في القوانين الحالية، كما أن "حق تقرير المصير في دولة إسرائيل" سيكون مقصورا على الشعب اليهودي، وسيتم إخضاع النظام السياسي إلى ما تسمى "القيم والهوية القومية اليهودية".

وتتصل فكرة "يهودية الدولة" بركيزة أساسية في المشروع الصهيوني هي إيجاد "هوية يهودية مشتركة" لأفراد الجماعات اليهودية القادمين من شتى الدول والذين ينتمون لأعراق وشعوب مختلفة من جهة، وطمس "الهوية العربية القائمة" من جهة أخرى.

يتناول هذا المقال دلالات هذا الحدث في شقه الأول (إيجاد هوية يهودية مشتركة) من نواح خمسة:

أولا: الحديث عن يهودية الدولة أمر متكرر ويتم تنفيذه بشكل تدريجي، وهو يحظى بإجماع ما يسمى اليمين واليسار في الكيان الإسرائيلي مع بعض الفروقات البسيطة، وهذا الحديث ينسجم في الأساس مع طبيعة الكيان الإسرائيلي الاستعماري الذي اغتصب فلسطين بمساعدة القوى الكبرى، ويأتي تنفيذا للمشروع الصهيوني الذي هو مشروع استعماري له وسائل مختلفة للتطبيق وخطط زمنية للتنفيذ.

ولهذا فإن فكرة "يهودية الدولة" ليست فكرة طارئة أو جديدة وإنما هي فكرة راسخة في المشروع الصهيوني منذ نشأته، فأول رابطة سميت "رابطة الاستعمار اليهودي" عام ١٨٩١ والتي أسسها المليونير الألماني البارون موريس دي هيرش، وكتاب مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل اسمه "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٦، وكانت قرارات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ تتضمن تشجيع الاستيطان "اليهودي" في فلسطين وتأسيس الصندوق القومي "اليهودي".

وقد تحدث وعد بلفور عن إيجاد وطن قومي "لليهود" في فلسطين، أما قرار التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ فنص على وجوب قيام دولتين: دولة "يهودية" وأخرى "عربية".

وفي كتابه عن تاريخ الهاغانا (العصابة المسلحة التابعة لحزب الماباي – حزب العمل الآن– والتي تحولت مع غيرها من العصابات إلى جيش عام ١٩٤٨) كتب ديفيد بن غوريون عام ١٩٥٤ "في بلادنا مكان فقط لليهود وسوف نقول للعرب اخرجوا، فإذا لم يخرجوا وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة".

كما نص إعلان قيام "إسرائيل" على أنها "سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيها أمام كل يهودي"، وفي القوانين الإسرائيلية تضاف غالبا كلمة "يهودي"، الأمر الذي يجعل معظم هذه القوانين قوانين عنصرية على أساس الدين، وذلك لأنها تربط بين تقديم الخدمات والمعونات والمنح المالية وبين كون المستفيد يهوديا.

وأبرز هذه القوانين العنصرية قانونا العودة والجنسية اللذان يسمحان "لليهود" فقط بالذهاب إلى فلسطين والحصول على جنسيتها دون شروط تذكر، بينما تنكر على الفلسطينيين هذا الحق وهم الذين يعيشون هناك منذ قرون.

ثانيا: يعني التعديل الجديد أن الدولة هي دولة لليهود فقط وليست لجميع مواطنيها، وهذا أمر ليس جديدا فهو يتوج عشرات القوانين العنصرية التي تميز ضد كل من هو غير يهودي، ويقنن وضعا عنصريا قائما منذ عقود، ويكشف من جديد زيف الادعاء بأن الكيان الإسرائيلي دولة ديمقراطية.

وواقع الأمر أن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي البلد الوحيد الذي يقنن العنصرية التي هي عنصرية تجاه كل من هو غير يهودي، وفكرة نقاء الدولة التي تقوم عليها فكرة "يهودية الدولة" تعني الإلغاء الكامل لحقوق فلسطينيي ١٩٤٨ وتمهيد الأرض لحل الترانسفير، أي طرد كل الفلسطينيين من مسيحيين ومسلمين، أو لحل تبادل الأراضي.

كما سيؤدي هذا القانون إلى إنهاء حق العودة نهائيا حسب قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ والرامي إلى عودة اللاجئين وتعويضهم (وليس عودتهم أو تعويضهم).

وهذه الفكرة العنصرية تتناقض أيضا مع أسس الدولة القومية الحديثة التي تقوم على قبول الآخر والتعايش معه والتساوي معه أمام القانون، ومع فكرة العلمانية التي استفادت منها الحركة الصهيونية والجماعات اليهودية بأوروبا والتي من خلالها تحررت هذه الجماعات بعد قرون من التمييز والاضطهاد اللذين مارستهما المجتمعات الأوروبية المسيحية في عصور الظلام ضد الأقليات الدينية والعرقية.

كما سيترتب على القانون الجديد بعض الأمور الجديدة المزمع استكمالها، منها إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، وكانت اللغتان العربية والإنجليزية لغتين رسميتين أيام الانتداب، ثم بعد ١٩٤٨ تم إلغاء الإنجليزية وصارت اللغة العبرية لغة رسمية بجوار العربية.

هذا إلى جانب أن وزراء في اليمين الإسرائيلي المتطرف قدموا مشروع قانون للتخلص من الأحزاب العربية في الكنيست، وإلغاء شرعية حزبين في مرحلة أولى.

ثالثا: "يهودية الدولة" تفترض وحدة يهود العالم، وأن الكيان الإسرائيلي يعبر عن إرادتهم وآمالهم ومستقبلهم، وهذا أمر غير حقيقي لسببين أساسيين على الأقل:

الأول: أنه ليس هناك "شعب يهودي واحد" وإنما جماعات يهودية مختلفة في العرق واللغة والتاريخ، وأن عبارة "الشعب اليهودي" من الأساطير التي روجت لها الحركة الصهيونية لتبرير المطالبة بوطن قومي ثم بدولة يهودية لشعب ادعت الحركة أنه شعب واحد وادعت أيضا أنه يتعرض للاضطهاد أينما وجد، وبدون هذه الأساطير ما كان للحركة الصهيونية أن تنجح في جذب أنصار لها من الأقليات اليهودية في المجتمعات الأوروبية، ولا في ضمان دعم الدول الأوروبية لأهداف الحركة.

أما السبب الثاني فهو فشل اليهود المستعمرين بفلسطين في حسم مسألة "من هو اليهودي؟" حتى يتحدثوا عن يهودية الدولة، فهناك رؤى يهودية مختلفة حول من يمكن الاعتراف بيهوديته، وقانون العودة ينص على أن اليهودي هو "من ولد من أم يهودية أو تحول إلى اليهودية ولم يعتنق دينا آخر".

ويريد التيار الديني المسيطر في الكيان الإسرائيلي إضافة "حسب الشريعة اليهودية" لعملية التحول إلى اليهودية، وهو أمر ترفضه تيارات يهودية أخرى تمثل أغلبية الجماعات اليهودية في الخارج خاصة بالولايات المتحدة، وأدى إلى مشكلات عدة لا يتسع المجال لشرحها.

رابعا: يواجه الكيان الإسرائيلي مشكلة ديمغرافية ببعدين أساسيين: الأول أن هناك هجرة عكسية من الكيان، وهو وضع يجعل صافي الهجرة إلى الكيان ومنه سلبيا في بعض السنوات. وقدر الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي أن نحو ١٤ ألفا غادروا البلاد سنويا خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥، كما قدرت صحف إسرائيلية أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢ هاجر قرابة ٤٩٥ ألف شخص.

وفي عام ٢٠٠٣ قدرت وزارة الهجرة والاستيعاب أن نحو ٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج خاصة في الولايات المتحدة وكندا (أي نحو ١٢,٥% من الإسرائيليين اليهود في الكيان الإسرائيلي).

وقد أشار يوني غولدشتاين –وهو كاتب وأحد زعماء الجالية اليهودية في كندا– في صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٠٠٧/١٠/١٣ إلى أن نحو ٨٥% من اليهود في مدينة مونتريال– التي تضم أكبر تجمع لليهود في كندا– هاجروا في الأساس من "إسرائيل".

أما البعد الثاني فهو التفوق الديمغرافي الفلسطيني مع تراجع عوامل الجذب أمام هجرة أفراد الجماعات اليهودية وتناقص أعداد اليهود وتزايد معدلات إدماجهم نتيجة الزواج المختلط.

وفي الوقت الذي يعيش في الكيان الإسرائيلي نحو ربع يهود العالم فقط تتجه الوكالة اليهودية –التي تتولى أمر تهجير اليهود– إلى الدول الغربية لتهجير الجاليات اليهودية منها، وقد وضع أفيغدور ليبرمان –عندما كان وزيرا لما سميت وزارة الشؤون الاستراتيجية في حكومة أولمرت عام ٢٠٠٦– خطة لتهجير يهود فرنسا البالغ عددهم سبعمائة ألف نسمة، غير أن البعض في فرنسا و"إسرائيل" عارضوا هذه الخطة على أساس أن من مصلحة "إسرائيل" وجود جالية يهودية مؤثرة في فرنسا.

وبالمثل، حذرت قيادات يهودية في الولايات المتحدة –التي يعيش فيها نحو ستة ملايين يهودي– في مؤتمر "مركز تخطيط الشعب اليهودي" الذي عقد في القدس المحتلة عام ٢٠٠٧ من خطورة تهجير يهود أميركا الشمالية إلى "إسرائيل" لأن وجود اليهود في شمال أمريكا يحقق مصلحة "إسرائيل" بسبب نفوذهم في مؤسسات ودوائر صنع القرار في واشنطن، وهذا أمر حقيقي لأن التحالف مع القوى الكبرى وضمان دعمها من ثوابت المشروع الصهيوني كمشروع استعماري.

خامسا: الحديث عن يهودية الدولة بهذا الشكل السافر يرتبط بعدة أسباب، يأتي على رأسها بالطبع ضعف الجانب العربي وتقزمه وانقسام الصف الفلسطيني وتشرذمه، غير أنه توجد عوامل أخرى مهمة يتصل بعضها بالمجتمع الإسرائيلي ذاته مثل تزايد الشعور بالقلق داخل الكيان الإسرائيلي جراء التفوق الديمغرافي الفلسطيني، وتصاعد تفاعل فلسطينيي ١٩٤٨ مع قضايا الصراع، وارتفاع وزن المقاومة الفلسطينية، وتصاعد الاهتمام الدولي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

هذا فضلا عن تصاعد نفوذ التيارات اليمينية المتشددة وتصاعد مطالبها، إما ببناء الهيكل وهدم الأقصى كما تطالب التيارات الدينية، أو بهيمنة اليهود وطرد العرب نهائيا كما تطالب التيارات اليمينية المتطرفة، أو بالهدفين معا عند البعض.

وأخيرا يجب التأكيد على أن مواجهة هذه الهجمة الصهيونية الاستعمارية تتطلب إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق التضامن العربي، فالقوة لا توقفها إلا قوة مضادة لها، وإلى أن يتحقق هذا يجب ألا نتوقف عن المساهمة في دعم كل الأعمال التي تسهم في التمسك بالثوابت الوطنية والتاريخية

والقانونية والدينية للشعب الفلسطيني، وعلى رأس هذه الأعمال تأتي عمليات توعية الأجيال الجديدة التي نشأت في زمن الهزيمة وهيمنة الاستبداد وخضعت لعمليات تسميم سياسي مكثفة بالطبيعة العنصرية والاستعمارية لدولة الاحتلال، وأبجديات الصراع، والدفاع عن المقاومة بكافة أشكالها وتعزيز شرعيتها جماهيريا ودوليا وإعلاميا.

الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١٤/١٢/٦

٣٧. دعوة شجاعة لحماس لمراجعة سياساتها وميثاقها

خالد الحروب

في مقاربة موسعة وجريئة ومنشورة بشفافية تستحق التقدير، يطالب د. احمد يوسف، أحد قادة حماس الذي يتحلى ببعد نظر وجرأة، الحركة بضرورة اجراء مراجعات جذرية، في ضوء ما تراكم من سياسة وأحداث في السنوات القليلة الماضية. جاءت المقاربة تحت عنوان "في افق المراجعات: استراتيجيات ما بعد الحرب على قطاع غزة: حماس والحاجة الى مقاربات سياسية وأيديولوجية جديدة"، وأثارت كما هو متوقع ردود افعال متعددة، بعضها مرحب وبعضها الآخر رافض.

يطرح يوسف في ورقته الكثير من التقديرات من ضمنها ان "خروج حركة حماس من الحكم، ومغادرة مواقع المسؤولية، يعطيانها إمكانية التفرغ لإجراء مرجعات في الفكر والأداء الحركي والدعوي... وأن أداء الحركة في الحكم لم يكن على المستوى المطلوب والمأمول، خصوصاً لمن نعتقد فيه أنه أمل الأمة ومستقبلها الواعد. وإن تعاملها مع الآخر لا يدل الى وجود حيوية في تفكيرها، وتجديد في وسائلها وأساليبها... وأن تعاطيها مع المتغيرات المحلية والعربية والدولية لا بدَّ من مراجعته، وأن قرار السلم والحرب لم يشارك فيه أشقاء الوطن. وأن القرارات الحركية لا تخضع أحياناً للشورى في المؤسسات الحركية! وأن الظروف المتجددة والمتغيرة التي تحياها المنطقة العربية والمحلية تتطلب من الحركة الإسلامية في فلسطين أن تراجع دائماً برامجها وخططها، وهذا يتطلب من قياداتها أن تبدأ بشكل جدي تغيير برامج الحركة، حيث إن برامجها منذ الانطلاق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ لا يمكن أن تصلح لهذا العصر. وأن النظام الانتخابي الداخلي، وطريقة الترشح وشروطه، لا بدَّ من مراجعتها وإعادة النظر فيها".

إضافة إلى ذلك، يقدم أحمد يوسف أفكاراً اخرى من ضمنها مطالبة حماس بإعادة النظر في "الميثاق" الذي كُتب على عجل وفي ظروف غير ناضجة وتضمن بالتالي افكاراً سطحية بعضهما يتسم باللاسامية وصار يستخدم ليس فقط ضد حماس بل ضد الفلسطينيين عموماً. ومن ضمن تلك

الافكار ايضاً ضرورة مراجعة الأداء الإعلامي لحماس وتخفيف النبرة الخطابية والمبالغة وسوى ذلك.

تستحق مقاربة يوسف الوقوف عندها مطولاً نظراً الى استثنائيتها وجرأتها اللافتة، وكونها تتناول بالتفصيل جوانب من المأزق الذي تعيشه حماس على المستويات المختلفة، وتقدم مقترحات مباشرة وجريئة للحركة برسم التفكير والمراجعة والتبني، وتؤسس لها وتناقشها بتوسع. وبتفصيل أكثر تتضمن افكار يوسف العناوين الرئيسة التالية:

اولاً، على المستوى الوطني الداخلي واستراتيجيات حماس العامة والعريضة، يطالب يوسف بمناقشة موقع العمل العسكري والوصول الى طرح اقتراح تجميده لفترة زمنية محددة في حدود خمس سنوات، بهدف التقاط النفس وتوفير الفرصة لإعادة بناء قطاع غزة وبناء الإجماع الوطني. وفي إطار التنافس السياسي مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية ومشاريع التوافق الوطني، يقدم يوسف طرحاً مهماً يقترح فيه خوض اي انتخابات فلسطينية تشريعية مقبلة على اساس الشراكة السياسية مع القوى الاخرى وبخاصة تيار فتح، وليس على قاعدة التنافس والتناحر معها، لأن فوز اي حركة من الحركتين يعني العودة الى المربع الاول حيث تتخذ الحركة الاخرى موقع المعارضة والتعطيل. وهكذا، فإن خوض الحركتين الانتخابات ضمن قائمة انتخابية واحدة توافقية وليس تنافسية، وعلى برنامج واحد سوف يضيق مجالات الكيد السياسي وإفشال الطرف الآخر في حال الاستئثار بالفوز. ومن المهم الاشارة الى ان هذا الطرح قدم منذ سنوات من جانب ناصر الشاعر، نائب رئيس الوزراء في حكومة حماس التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠٠٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس يتبنى هذه الفكرة الى حد بعيد.

على المستوى الوطني نفسه ايضاً، يدعو يوسف حركة حماس الى دعم سلام فياض كرئيس قادم في اية انتخابات رئاسية (وفي حال عدم ترشح ابو مازن)، ويعدد مزايا فياض وأهليته للرئاسة وفرص توافر إجماع وطني عليه. لكن لا يذكر ما قد يكون عليه موقف حماس في حال حصلت هذه الانتخابات (الامر الذي يستبعده كثيرون على اي حال) وترشح لها ابو مازن مرة اخرى. واستطراداً حول الموقف من الرئيس عباس يدعو يوسف الى دعم خطته الرامية الى الانضمام الى المنظمات الدولية وتعزيز موقفه وعدم تعطيله، ومنحه حرية التحرك وشرعيته كونه رئيس كل الشعب الفلسطيني. وإزاء النظرة إلى الآخرين وطريقة التعامل معهم في المربع الوطني، يطالب يوسف حماس والاسلاميين بالخروج من شرنقة الحزب الاسلامي الى فضاء العمل الجبهوي مع الاطراف الوطنية الاخرى اعتماداً على مبادئ الشراكة السياسية والتوافقات الوطنية، وعدم الالتصاق بالأجندات الحزبية الضيقة.

ثانياً، على مستوى الصراع مع "إسرائيل"، يعيد احمد يوسف طرح فكرة الدولة الواحدة ويرى ان اي حل مستقبلي حقيقي ودائم لن يبتعد في شكله النهائي عن هذا الحل، ويدعو حماس، ولو بشكل غير مباشر، الى تبني هذا الخيار. ومن المثير ايضاً ان نقرأ مقاربة يوسف لمسألة التفاوض المباشر مع "إسرائيل"، استتباعاً لما صدر من تصريحات سابقة على لسان موسى ابو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي، ويطالب بمواصلة النقاش حولها. وهنا يقول يوسف: "إن ملف التفاوض هو باب يجب أن يبقى مواراباً، لأننا سنحتاج إليه طالما بقي الوضع الفلسطيني هو حالة تحت الاحتلال، ولكن أي تحركاتٍ في هذا الاتجاه تستلزم الوضوح والصراحة والاتفاق، حتى لا يضيع الجهد وتستنزف الطاقات بمن يعمل على وضع العصي في الدواليب ومن يحاول تخليصها، في مراوحة لا طائل وراءها ولا مردود".

ثالثاً، وعلى مستوى علاقة حماس بالدول العربية وعلاقاتها الخارجية، يدعو يوسف وبقوة إلى العمل على اعادة العلاقات مع مصر وإيران ودول الخليج وخاصة السعودية والامارات، مع مواصلة تعزيز العلاقة مع قطر وتركيا. ويرى ان حماس لا تستطيع صوغ اي حراك فعال وحقيقي من دون ان تحمي ظهرها عربياً، وأن تعيد ترميم علاقتها مع أطراف عدة تعرضت للتآكل في السنوات الاخيرة. وفي ملف العلاقة المتدهورة مع مصر، يشدد يوسف على ضرورة منح امن واستقرار سيناء اولوية قصوى والانطلاق من ذلك.

رابعاً، على المستوى التنظيمي الداخلي، يطالب يوسف حماس بتنشيط الفعالية الداخلية وآليات الشورى والانتخابات والاستفادة من الشباب، وتوظيف طاقاتهم في البناء. كما يدعو يوسف ايضاً حماس الى النظر في تغيير ميثاقها الذي اصدرته عام ١٩٨٧ لأن ممارستها وسياساتها وفكرها قد تجاوزته، وبسبب استغلاله من قبل "إسرائيل" ولما فيه من طروحات "لا سامية" تحرف عدالة قضية فلسطين عن مسارها كونها قضية ضد احتلال واستعمار وليست موجهة الى اصحاب دين معين بسبب دينهم.

مراجعات وطموحات احمد يوسف، ونداءاته تتسع ايضاً لتشمل الخطاب الاعلامي وضرورة التزام المهنية والبعد عن الشعبوية، وإعادة صوغ العلاقة مع الغرب، والابتعاد عن كل ما له علاقة بـ "القاعدة" و"داعش" فكرياً وممارساتياً، وتفادي المبالغة في الاحتفاليات الحزبية المستفزة. ربما لن يكون من المتوقع ان تستمع حماس الى كل نصائح ومراجعات احمد يوسف، لكنها افكار في غاية الاهمية، وعلى العقلاء في الحركة تأملها والإنصات الى صوت العقل الذي تدعو اليه والأخذ بمعظمها ان لم يكن كلها.

تبقى الاشارة إلى ان هذه الملاحظات الموجزة حول مقاربة احمد يوسف جاءت في إطار نقاش موسع في مؤتمر عُقد في جامعة بيرزيت في الشهر الماضي حول المكانة السياسية والاستراتيجية لقطاع غزة. وتناول ذلك النقاش بعض جوانب المأزق الذي تواجهه حركة حماس على ثلاثة مستويات: داخلي ووطني واقليمي . دولي، كما تناولت ضرورة إطلاق مشروع مراجعات معمق بشأن الممارسة والفكر والسياسة التي تتبعها حماس.

الحياة، لندن، ٢٠١٤/١٢/٧

٣٨. كاريكاتير:

فلسطين أون لاين، ٢٠١٤/١٢/٦